

## موقف الأحزاب العراقية من بعض الأحداث الوطنية والعربية (1963 – 1968)

م.م. خميس محمود شبيب السننسي

أ.م.د. وائل علي احمد النحاس

جامعة الموصل / كلية الآداب / قسم الإعلام

قدم للنشر في 2014/4/2 ، قبل للنشر في 2014/6/4

### الملخص :

يستعرض البحث مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية في العراق 1963-1968 على الصعيد الوطني والعربي ما بين انقلابي 8 شباط 1963-17 تموز 1968 من خلال المؤتمرات الحزبية والصحافة العلنية والسرية (صحف ومنشورات) على الصعيد الوطني كان للأحزاب العراقية موقفها من انقلاب 8 شباط 1963 وانتهاء حكم عبد الكريم قاسم (1958-1963) ، والموقف من حركة 18 تشرين الثاني 1963، والموقف من قرارات التأميم وتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي 1964 واخيرا الموقف تجاه القضية الكردية التي عاصرت الحكومات العراقية المتعاقبة. كان على الصعيد العربي مواقف متميزة للأحزاب العراقية تجاه القضايا والأحداث العربية المعاصرة لها 1963-1968. ولعل من أبرزها: موقف الأحزاب العراقية من الوحدة الثلاثية (العراق، سوريا، مصر) وميثاق 17 نيسان 1963، والموقف من القضية الفلسطينية وتطوراتها واحداثها ، فكان الموقف تجاه حرب 5 حزيران 1967.

### **The Attitudes of Iraqi Political Parties towards some National and Arabian Events**

This work reviews the attitudes of the Iraq political parties and organizations in 1963-1968 in the Arab Home land between the two coups of 8 February 1963 and 17 July 1968 which are manifested by political conferences held by the parties as well as the overt and secret journalism (newspapers and tabloids) . locally, the Iraqi political parties played an important role in the coup of February 1963 that ousted the prime Minister Abdul Kareem Qasim from power (1958-1963) and their reactions toward the movement of 18 November 1963 and the decisions of Nationalization and the establishment of the Arabian Social Association 1964 and the situation on Kurdish issue in the face of the successive. Iraqi governments. At the Arabian level , the Iraqi political parties played an important role concerning the Arab contemporary issues in 1963-1968 the most prominent of which are the attitudes of these parties towards as the tri-unity among Iraq, Syria , and Egypt and the covenant of 17 April 1963 and the Palestinian issue in both its events and progression including the war of 5 June 1967.

## تمهيد :

الصناعة، محمود شيت خطاب وزير البلديات، بابا علي الشيخ محمود وزير الزراعة، عبد العزيز الوتاري وزير النفط، صالح كبة وزير المالية، عبد الستار علي حسين وزير الإسكان، شكري صالح زكي وزير التجارة، عبد الكريم العلي وزير التخطيط، فؤاد عارف وزير الدولة(I3) .

موقف الأحزاب العراقية من بعض الأحداث الوطنية 1963-1968

أولاً : موقف الأحزاب العراقية من انقلاب 8 شباط 1963 :

تباينت مواقف الأحزاب السياسية العراقية تجاه الانقلاب، فقد انقسمت بين مؤيد للانقلاب ومعارض له، فقد وقف الحزب الشيوعي العراقي(I4) موقفاً سلبياً من الانقلاب وهاجمه إذ اصدر(سلام عادل)(I5) سكرتير الحزب، بياناً في صبيحة يوم الانقلاب يدعو جماهير الحزب إلى مقاومة الانقلاب ومنفذه ويدعو إلى حمل السلاح والدفاع عن حكم عبد الكريم قاسم، فجاء في مقدمة البيان "إلى السلاح لسحق المؤامرة الاستعمارية الرجعية"، كما اصدر بياناً آخر لمقاومة الانقلاب جاء فيه "إلى السلاح، إلى الهجوم في كل أنحاء بغداد والعراق لسحق جيوب عملاء الاستعمار المتآمرين" (I6) .

قاد تحالف العناصر القومية في العراق إلى الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم(I) في العراق في 8 شباط 1963(2)، فقد تعاون القوميون مع عبد السلام محمد عارف(3) المعادي لحكم قاسم(4)، على الرغم من انه لم يكن يعلم بالانقلاب، ولم يجتمع بالانقلابيين(5) . وقد رقي بعد الانقلاب إلى رتبة مشير ركن(6)، وانتخب من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة(7) كأول رئيس للجمهورية العراقية، كما عين قائداً عاماً للقوات المسلحة(8)، شكل المجلس الوطني لقيادة الثورة قلب السلطة الفعلية للنظام الجديد في مجلس الوزراء إذ حصلوا على 12 مقعداً من أصل 21 مقعداً (9) .

فقد ضمت الوزارة الأولى كل من : احمد حسن البكر(I0) رئيس الوزراء، علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، حازم جواد(II) وزير الدولة، صالح مهدي عمّاش وزير الدفاع، طالب شبيب(I2) وزير الخارجية، عبد الستار عبد اللطيف وزير المواصلات، عزت مصطفى وزير الصحة، احمد عبد الستار الجواربي وزير التربية والتعليم، سعدون حمادي وزير الإصلاح الزراعي، حميد خلخال وزير الشؤون الاجتماعية مسارع الراوي وزير الإسكان، مهدي الدولعي وزير العدل، ناجي طالب وزير

أخطار الردة قد تموج لعدة فترات صعودا ونزولا. لكن كخط عام بقي يتصاعد، وفي 8 شباط 1963، أسقطت الرجعية الفاشية السوداء حكم قاسم واستولت على الحكم" (21).

كما حمل التقرير على الأكراد الذين أعلنوا تأييدهم للانقلاب مما جاء فيه: "والقوميين الأكراد اللذين غازلوا القوميين العرب اليمنيين وتعاونوا معهم وتصوروا ان انقلاب 8 شباط 1963، هو انتصار لهم وان هذه السياسة تنم عن ضيق الأفق القومي وقصر النظر البرجوازي وإنهم يحاربون الآن عدوا أشرس من قاسم"، ووصف الانقلاب: "بأنها تمثل حركة سوداء للنكوص ببقايا مكتسبات ثورة 14 تموز، انها تحمل راية الاستعمار الأمريكي- الانكليزي وشركاتها النفطية، وانها تحمل راية تخريب الإصلاح الزراعي، وتخريب علاقات التعاون النزيه المتبادل بين بلادنا والاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية". (22)

وقد حاول الشيوعيون إعادة الاعتبار وتجديد روحيتهم عندما قام بعض العسكريين من المنتمين إلى الحزب الشيوعي بمحاولة السيطرة على معسكر الرشيد(23)، اذ استطاع هؤلاء من إلقاء القبض على حازم جواد وزير الداخلية وطالب شبيب وزير الخارجية ومنذر الوندأوي(24) قائد الحرس القومي خلال ذهابهما إلى المعسكر للتفاوض مع المتمردين الذين كان على رأسهم العريف

أدرك الشيوعيون ان سيطرة الوندأويين والبعثيين على السلطة سيقضي على الشيوعيين في العراق لسنوات طويلة(17)، فيما تجمع بعض الشيوعيين في محلات معينة في بغداد يحملون أسلحتهم الخفيفة محاولة منهم لضرب الانقلاب إلا ان تلك المقاومة انهارت بعد بضعة ساعات ولم توسع(18). وقد اخذ سلام عادل بنظر الاعتبار أسوأ الاحتمالات بما في ذلك فشل المقاومة، ففي اليوم الثالث من الانقلاب قرر إيقاف المقاومة والتراجع وإصدار تعليمات تضمنت: المحافظة على الكوادر ودعوتها إلى الاختفاء في محلات آمنة وتغيير جميع أماكنهم التي كانوا فيها قبل الانقلاب.

عدم الالتحاق بالدوائر (المؤسسات العسكرية).

ضمان الصلة بين الكوادر(19).

ويمكن استخلاص موقف الحزب الشيوعي من التقييم الذي كتبه (سلام عادل) سكرتير الحزب الشيوعي آنذاك قبل اعتقاله الذي جاء بعنوان (ملاحظات أولية إلى لجان المناطق والأولية)(20)، قال فيه: "ان الانقلاب في 8 شباط قد بدء فكريا وسياسيا واقتصاديا منذ أواسط 1959، حينما تصرف قاسم بما يشبه الاستسلام للقوى السوداء التي أخذت تسترجع المواقع واحدا بعد الآخر في الجيش والدولة وفي الحياة الاقتصادية والمجتمع، ومن ذلك الحين فان الخط البياني لتفاهم الخط الرجعي، وتفاهم

ديمقراطية ثورية ، 00 كان على الحزب ان يكرس القوى الثورية الجماهيرية والعسكرية ويبرمج نضالها المستقل تحت قيادته وبالتعاون الوثيق مع الثورة الكردية من اجل الاستيلاء على سلطة الدولة 000 ان حل أزمة الحكم بطريق ثوري بقيادة الطبقة العاملة وحزبنا الشيوعي ذلك كان البديل الثوري الصحيح " .  
(27)

وحول موقف الحزب الشيوعي العراقي من انقلاب 8 شباط 1963 ودعوته لمقاومته جاء في النشرة الحزبية الصادرة في اواخر شباط 1963 ، " 000 هل كان يجب على حزبنا ان يقاوم الانقلابيين 000 لم لا ؟ فالمقاومة كانت ضرورة ولا مفر منها ، لا للدفاع عن شخص قاسم بل ليهزم عدو أشد بطشاً ورجعية ، لهزم مخطط استعماري بكامله ، استهدف تصفية جميع مكاسب تموز وكذلك من اجل الدفاع المشروع عن وجود حزبنا بالذات . ان الانقلاب وضع حزبنا والجماهير أمام مقاومة او عدم مقاومة دكتاتورية دموية فاشية سافرة موالية للاستعمار . ان نجاح المقاومة كان من شأن خلق ظروف ثورية مؤاتية لقيام حكم ديمقراطي ثوري 000 " (28) .

واما موقف التيار الإسلامي في العراق من الانقلاب ، فقد شاب موقف الإخوان المسلمون (29) الحذر من الانقلاب ومنفذه ،

(حسن سريع) ، وبعد ساعات من التمرد استطاعت الحكومة السيطرة على المعسكر وإعدام قائد الحركة والمكتب العسكري للحزب الشيوعي ومنهم جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وحسن سريع وآخرون معه . (25)

ولقد ابدى عدد من قيادي الحزب الشيوعي عام 1967 ، في معرض تقييمهم لموقف الحزب من انقلاب 8 شباط 1963 : "لم يكن هناك مبرر لمقاومة انقلاب شباط ، لان سلطة قاسم لم تكن سلطتهم ولم يكن هناك موجب للدفاع المستميت لحد الانتحار عن حكم دكتاتوري ، اضطهد الجماهير الكادحة بشكل فضيع " . (26)

فيما قيم الحزب الشيوعي العراقي سياسته ومسيرته التاريخية ، أثناء انعقاد الكونغرس الحزبي الثالث (كانون الأول 1967) للفترة بين المجلس (الكونغرس) الحزبي الثاني 1956 والمجلس الثالث 1967 . اعترف الحزب بخطئه بعدم إزاحة قاسم واستلام الحكم بطريق ثوري بدلاً من " الأحزاب القومية 00 التي كانت تخطط لإزاحة قاسم من اجل فرض دكتاتورية عسكرية سوداء وفرض الفاشية ضد الشيوعية وضد القوى الديمقراطية " 000 فأكد الحزب بأن "السبيل الثوري الوحيد الذي كان على حزبنا اتهاجه ، هو ان يطرح برنامجاً ديمقراطياً ثورياً لإزاحة قاسم وإقامة دولة

الشيوعي العراقي، وقد اصطفت مع حزب البعث لتمثيل التيار القومي العربي آنذاك. كما اشترك القوميون العرب مع البعثيين في هدفهم، وموقفهم من الشيوعيين وخصوصا بعد أحداث 1959 في الموصل وكركوك(36). اذ أصبح للحركة نشاط علني بعد الانقلاب كما أصدرت الحركة جريدة (الوحدة) السرية بصورة علنية في الرابع من آذار، وفي يوم 23 شباط 1963، نظمت الحركة مهرجانا بمناسبة ذكرى الوحدة بين مصر وسورية عبرت من خلاله عن موقفها المؤيد للانقلاب، اذ رفعت لافتات كتب عليها "عاشت ثورتنا قومية تقدمية" و"بتضامن القوى القومية الثورية تصان الثورة"(37)، كما أيدت الحركة المنهاج المرهلي للانقلاب(38)، اذ أرسلت برقية إلى مجلس قيادة الثورة جاء فيها: "إعلانكم المنهاج المرهلي للثورة يعتبر وثيقة تاريخية جاءت متجاوبة كل التجاوب مع أماني وطموحات جماهير شعبنا الكادحة في العراق... وان الحركة القوميين العرب التي ناضلت مع جميع الحركات القومية التقدمية لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم الدكتاتوري والتي وضعت نفسها في خدمة (الثورة) وحماتها منذ اللحظات الأولى لتدعم كل ما جاء بالمنهاج المرهلي"(39)

واما موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني(40) من انقلاب 8 شباط، فقد استقبل الأكراد الحكومة الجديدة بتحفظ

على الرغم من تأييدهم له، اذ لم تكن العلاقة بين الإخوان المسلمين وحزب البعث حسنة بسبب الخلافات التي كانت فيما بينهم، فقد نال الإخوان المسلمون ما نال القوميون في العراق اذ تفرد حزب البعث في الحكم وراحت قواته (الحرس القومي)(30)، تعدي على القوى القومية والوطنية والإسلامية في العراق. (31)

وقد تدامى الحرس القومي في الاعتقالات والإساءة التي شملت مختلف فئات الشعب العراقي ومنهم الإخوان المسلمون اذ اعتقل في آب 1963، عبد الكريم الاعظمي وفليح السامرائي وقاسم عبد الأمير وبهاء القيسي، بحجة التآمر على الجمهورية والتخطيط لعملية انقلاب (32).

فيما وقف حزب الدعوة الإسلامية(33) موقف الرفض للانقلاب استنادا إلى موقف السيد محسن الحكيم الذي وقف ضد الانقلاب، إذ سافر إلى كربلاء والكاظمية وسامراء احتجاجا على ممارسات قوات حزب البعث (الحرس القومي) وتفاعل حزب الدعوة مع تحرك السيد الحكيم فعبأ الناس لتأييد الموقف، ودفع الناس إلى مبايعته ووظف الموقف لخدمة أهدافه (34).

فيما كان موقف حركة القوميون العرب(35) مؤيدا لانقلاب 8 شباط 1963 في أيامها الأولى، شارك بعض أعضائها فيه، وذلك لعدم إيمانها بقيادة عبد الكريم قاسم لميوله نحو الحزب

وفي النقطة الثانية ان الحزب يؤمن بالاشتراكية واثنى على تطبيقها في مصر وأعرب الحزب ان فوائد الاشتراكية العربية ستجد طريقها في القطرين العراقي والسوري وإقامة الوحدة وأكدت النقطة الثالثة ضرورة إقامة جبهة وطنية للدفاع عن الوحدة ضد المستعمرين والشيوعيين والشعوبيين والرجعيين والانفصاليين(49) .

ثانياً: موقف الأحزاب العراقية من حركة 18 تشرين الثاني 1963:

قاد عبد السلام محمد عارف حركة 18 تشرين الثاني 1963 اذ وصف عارف الحركة بأنها: " تصحيح الانحرافات من الثورتين السابقتين باستعادة سيادة القانون وحماية حريات المواطنين وممتلكاتهم ووضع حد للفوضى والسماح للشعب العراقي باستعادة شخصيته العربية الأصيلة"(50) . واتخذ المجلس الوطني برئاسة عبد السلام عارف عدة قرارات كانت كهيبة باستمرار حكمه حتى مصرعه عام 1966 (51) .

شكل طاهر يحيى(52) الوزارة الأولى في 20 تشرين الثاني 1963 - 14 تشرين الثاني 1964 ضمت: بموجب المرسوم الجمهوري رقم (1109)(53)، طاهر يحيى رئيساً للوزراء، رشيد مصلاح وزيراً للدخالية، حردان التكريتي وزيراً للدفاع، صبحي عبد الحميد(54) وزيراً للخارجية، عبد الكريم فرحان وزيراً للإرشاد،

شديد وهم يعارضون الوحدة العربية لأنها تحولهم إلى أقلية لا وزن لها . (41) اذ ركز الأكراد في الاجتهاد للحصول من النظام الجديد على ضمانات أكيدة لمنحهم الحكم الذاتي من حكومة بغداد اذ أوقف الأكراد القتال في 10 شباط 1963، وبدأ في أواسط شباط جلال الطالباني(42) وصالح اليوسفي مفاوضات حول المسألة الكردية مع الحكومة الجديدة التي لم تحرز الانجاحاً ضئيلاً، عندها أعلن الملا مصطفى البارزاني(43) في 28 شباط 1963، بأنه لن يتردد في استئناف القتال مع الحكومة ما لم تعلن تعهدها الايجابي تجاه الحكم الذاتي الكردي . (44)

ورغم ان مجلس قيادة الثورة اصدر بياناً يقر فيه "الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت الدائم"، وعفو عام عن القائمين بالحركة المسلحة الكردية(45) إلا ان البارزاني أصر على الحكم الذاتي بمفهوم "الحقوق القومية للشعب الكردي وحق تقرير المصير(46)، وعلى توسيع حدود منطقة كردستان، فاستؤف القتال ما بين الطرفين في العاشر من حزيران 1963". (47) .

أيد الحزب العربي الاشتراكي(48) انقلاب 8 شباط 1963، اذ أعلن في دستوره في النقطة الأولى انه يؤمن بوحدة شاملة وإقامة دولة اتحادية كخطوة أولى نحو الهدف الأكبر الوحدة العربية التامة،

الخارج(56) موقفا معاديا أيضا من نظام عبد السلام عارف واعتبرته "دكتاتورية عسكرية رجعية"(57).

إلا ان هذا النهج لم يتواصل فقد تغير موقف الحزب الشيوعي من حكم عبد السلام عارف وبدأ يظهر ميل جديد إلى السلطة متأثرا بعوامل داخلية وخارجية، اذ دعى (أنور مصطفى) لجنة تنظيم الخارج إلى اجتماع عقد في براغ أواخر العام 1963، وقد طرح تقويم لفرط الايجابية للوضع القائم ووصف إجراءات الحكومة بالخطوات الايجابية الهامة. وان نظام الحكم الجديد محسوب على القاهرة ويخضع لتأثيراتها وضرورة تغيير خط الحزب الشيوعي من المعارضة الجبهوية إلى التأييد (58)، وجاء في الاجتماع: "ان الاجتماع الشامل ينظر إلى انقلاب تشرين الثاني 1963، كحركة أزاحت كابوس النظام الفاشي والحرس القومي) من على ظهور الناس واوجد شروطا أكثر ملائمة لنضال القوى المعادية للامبريالية من اجل الحفاظ على الاستقلال الوطني وتغيير سياسة العراق الرسمية والعودة بالبلد إلى قافلة التحرر العربي" (59).

اما أهم العوامل الداخلية فهي، انكسار حدة الإرهاب البوليسي، وإعلان تأسيس شركة النفط الوطنية في 8 شباط 1964، لتتولى التنقيب في الأراضي العراقية التي اتزعها القانون رقم (80)، (60) من أيدي الشركات الأجنبية، وإعلان

عبد الستار عبد اللطيف وزيرا للمواصلات، محمود شيت خطاب وزيرا للشؤون البلدية والقروية، عبد الكريم هاني وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، محمد جواد العبوسي وزيرا للمالية، عزت مصطفى وزيرا للصحة، احمد عبد الستار الجوارى وزيرا للتربية والتعليم، عبد الفتاح الالوسي وزيرا للأشغال والإسكان، مصلح النقشبندي وزير الدولة لشؤون الأوقاف، عبد الكريم العلي وزيرا للتخطيط، كامل الخطيب وزيرا للعدل، عبد العزيز الحافظ وزيرا للاقتصاد، عبد العزيز الوتاري وزيرا للنفط، عبد الصاحب علوان وزيرا للإصلاح الزراعي، عارف عبد الرزاق وزيرا للزراعة، شامل السامرائي وزير دولة لشؤون الوحدة(55).

اتسم موقف الحزب الشيوعي من حركة 18 تشرين الثاني، في بادئ الأمر بالسلبية في الداخل والخارج، ففي داخل العراق ونتيجة لما ذاقه الحزب الشيوعي من تشكيل على يد الحكومة السابقة اذ وصف حكومة عبد السلام عارف الجديدة بالقول: "فالسلطة الديكتاتورية الرجعية الحالية مازالت تواصل معاداتها للديمقراطية ولمصالح الشعب الحيوية . . . . وعلى هذا فان الحكم القائم يعاني من أزمة عميقة لا يمكن حلها إلا بالقضاء عليه وإقامة حكم وطني ديمقراطي في البلاد"، اما في الخارج فقد وقفت لجنة تنظيم

بالإطاحة بالحكم مستفيدا من انشاقه في 18 تشرين الثاني 1963، ليمسك بزمام القيادة، اذ رحب الأكراد بهذه الحركة وتعاونوا مع قائدها ونظامها، اذ وافق الملا مصطفى البارزاني على التفاوض لان الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الجزائري احمد بن بلا، قد عرضا وسطاتهما الشخصية للوصول إلى حل سلمي(65)، وقد استقاد الحزب البارتني من عقد الهدنة مع الحكومة في تصفية خصومه من الكوادر الذين اعترضوا على الاتفاق الذي حصل بين عبد السلام عارف والملا مصطفى البارزاني ، بعد حركة 18 تشرين الثاني 1963 قامت حكومة الانقلاب بمجهود لحل القضية الكردية الأمر الذي قابله بالترحيب الملا مصطفى البارزاني إذ أصدر كلا الطرفين بيانا أعلنتا فيه ترحيبهما بوقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق لحل القضية الكردية وقد تضمن الاتفاق: إقرار الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية، وإطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال، وإعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية، إعادة الموظفين والمستخدمين ورفع القيود المفروضة على تسويق المواشي، والشروع بإعادة اعمار المنطقة الشمالية وتعويض أصحاب الأراضي التي غمرت أراضيهم من جراء سدي دوكان

وقف إطلاق النار في الشمال في 10 شباط 1964، وعقد اتفاق أولي مع ممثلي الحركة لحل المسألة حلا سلميا(61).

فيما تمثلت العوامل الخارجية بقيادة (أنور مصطفى- سلام الناصري) المرشح للمكتب السياسي الذي يمثل تيار التأييد لحركة 18 تشرين الثاني الذي كان يعيش في موسكو ويكرر ما يديه السوفييت من ارتياح لهذا الحكم، ونمو العلاقة العراقية- المصرية المدعومة من السوفييت، اذ شكل هذان العاملان ورقة ضغط خارجية حول تصرفات الحزب الشيوعي في تغيير موقفه من الحكم.

(62)

فقد أصدرت لجنة تنظيم الخارج نشرة داخلية في 20 حزيران 1964، أوضحت فيه سياسة الحزب الشيوعي من حركة 18 تشرين الثاني 1963، جاء فيها: "ان حزبنا يرفض شعار إسقاط السلطة ويتبع تكتيك مساندة وتقوية البناء الوطني فيها، داعما كل إجراء وطني تقدمي تقوم به". (63)

واما موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني، فبعد ان قدم الملا مصطفى البارزاني المطالب (التعجيزية ذات الطابع الانفصالي) التي رفضتها الحكومة،(64) واندلاع القتال من جديد بين الحكومة والحركة الكردية في حزيران 1963، قام عبد السلام عارف



ثالثاً: موقف الأحزاب العراقية من قرارات التأميم وتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي(70) (14 تموز 1964):

سيطر عبد السلام محمد عارف على الحكم في العراق بإزاحة البعثيين في تشرين الثاني 1963، أراد ان يكون له قاعدة شعبية ، ويضفي على حكمه صفة القومية التقدمية لكنه لم ينجح في مسعاه ولم يستطيع ان يكون له قاعدة شعبية ، فكان الاتحاد الاشتراكي كبقية الأحزاب البرجوازية يمثل القيادات فقط بدون القواعد، وما لاشك فيه ان فعاليات الاتحاد الاشتراكي بشخص رئيسه الأعلى عبد السلام محمد عارف ، لذلك شهد الاتحاد فقوراً في نشاطه بعد مصرع عبد السلام محمد عارف. (71)

أعلن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية قرارات التأميم(72)، وقيام الاتحاد الاشتراكي وقد تلقى زعماء الأحزاب والهيئات السياسية برود واضح مشروع الاتحاد الاشتراكي الذي يمثل فئات تشدد على الحريات الديمقراطية ، بحجة ان الوحدة العربية الواحدة تمنع وجود أحزاب سياسية أخرى ، كما عارضته العناصر المحافظة والدينية، لأنه يناهز مبادئ الاشتراكية.(73)

أيد الحزب العربي الاشتراكي قيام الاتحاد الاشتراكي العربي وشارك في الاجتماعات الخاصة بإنشاء الاتحاد الاشتراكي حيث شارك الحزب باللجنة التحضيرية لإعداد ميثاق الاتحاد، وممثلاً بغربي الحاج

ودربندخان، واتخاذ الأمور اللازمة لإعادة الأمان والاستقرار في المنطقة الشمالية في 10 شباط 1964(66) .

لقد كان هذا الاتفاق بمثابة الهدنة بين الطرفين كي يمكنهما من ترتيب أوضاعهما، وبعد ان شعر البارزاني بهيمنته على الحزب واصل حركته المسلحة حتى صدور بيان 29 حزيران 1966 الذي اعترف باللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية لغة رسمية في المناطق التي يشكل الأكراد فيها غالبية عظمى من السكان، وجرى النظر في إجراء الانتخابات التي تضمن للأكراد مشاركة الكوادر الكردية في إدارة البلد وفي السلك الدبلوماسي والعسكري وزيادة عدد الطلاب الأكراد الدارسين في البلاد وخارجها وعزمت على تنفيذ عفو شامل وعودة الأكراد إلى ديارهم التي طردوا منها قسراً(67)، اذ أصدرت حكومة عبد الرحمن البزاز بياناً لحل المسألة الكردية ، وافق البارزاني عليه وجرى توقف القتال (68) .

فيما كان موقف حركة القوميين العرب من حركة 18 تشرين الثاني 1963، ايجابياً على الرغم من ان حركة القوميين العرب لم يكن لهم دور في الحركة اذ شارك في الحركة عناصر محسوبة على التيار القومي ومن المتعاطفين مع حركة القوميين العرب أمثال صبحي عبد الحميد وجماعته(69) .

"ان من شأنها ان تعزز القطاع العام، وتوطد الاقتصاد الوطني، وتضعف مواقع الاستعمار والرجعية". كما وحيا البيان تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي ودعا الجماهير الشعبية وكل القوى الوطنية في البلاد إلى "الاتحاد ورض الصفوف والتسلح بالوطنية من اجل صيانة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت وتعزيزها". (77)

كما أعلن الحزب الشيوعي في إحدى مطبوعاته الداخلية عن تأييده للاتحاد الاشتراكي وسياسته "ان سياستنا فيما يتعلق بالاتحاد الاشتراكي هي التسلل اليه على مستوى جماهيري. وسيتخذ نضالنا داخله طابعا ايدولوجيا مجتاً مركزاً على الاشتراكية

ومفاهيمها . وسينفذ بالحذف وليس بطريقة دوغمائية". (78)

فيما وقف حزب الدعوة الإسلامية ضد القرارات الاشتراكية اذ استطاع حزب الدعوة ان يعمق فكرة رفض الاشتراكية الجديدة وعمل على استثارة الجماهير وأعلن في النجف ان السيد محسن الحكيم يدعو الجماهير إلى استماع كلمته في رفض الاشتراكية في اجتماع يعقد لهذا الغرض في النجف(79)، وكان لحزب الدعوة الإسلامية دور في ذلك فقد وزع الدعاة البرقيات المرفوعة من العلماء إلى عبد السلام عارف استنكاراً للاشتراكية(80).

اما موقف حزب الدعوة كان متمثلاً بموقف المرجعيات الدينية، اذ رفعت مذكرات علماء النجف والحوزة العلمية إلى عبد السلام

احمد(74)، ولكن الحزب أعلن انسحابه من الاتحاد بعد قيامه في 14 تموز 1964 محتجاً على عدم الأخذ بترشيحاته التي قدمها لمسؤولي الاتحاد في المحافظات واندماج الحزب العربي الاشتراكي في الاتحاد الاشتراكي أواخر عام 1966 وانقسم فيما بعد إلى مجموعتين، الأولى (المكتب السياسي لحزب العربي الاشتراكي) بزعامة عبد الرزاق شبيب واحمد الحبوبى والثانية (اللجنة المركزية لحزب العربي الاشتراكي) بزعامة مالك دوهان الحسن، وانتهى الحزب فعلياً من الساحة السياسية العراقية بعد انقلاب 17 تموز 1968(75).

بينما أيد الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب القومية قرارات التأميم وقيام الاتحاد الاشتراكي، اتسمت سياسة الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه بالتبعية الذيلية الأمية للاتحاد السوفيتي، وبما ان اتجاه الاتحاد السوفيتي كان يعتقد انه يمكن تحويل الاتحاد الاشتراكي الذي تأسس في عام 1964، الى قوة تقدمية ودفع قادة الاتحاد السوفيتي، الحزب الشيوعي الى تبني سياسة القبول مع الاتحاد الاشتراكي (76)، فقد قابل الحزب الشيوعي (القرارات الاشتراكية) و (تشكيل الاتحاد الاشتراكي) بالترحيب الحار فاصدر مركز الحزب في بغداد، بياناً في الذكرى السادسة لثورة 14 تموز، رحب فيه بقرارات التأميم معتبراً إياها خطوة في سبيل تقدم العراق، وقال:

الظروف الواقعية وإرادة الجماهير الشعبية ومع تطور ونمو الحركة الوطنية الديمقراطية في العراق، كما انها تعني القضاء كلياً على الحركة التحررية الكردية، طليعتها الحزب الديمقراطي الكردستاني وفضلاً عن ذلك فهي فكرة رجعية لتدعيم الحكم الديكتاتوري وللمعاداة النظام الديمقراطي البرلماني. لذلك فان البارتي عارض هذه الفكرة وأعلن عن اعتقاده الراسخ بان الطريق الصحيح لاتحاد القوى الوطنية الديمقراطية ولم شملها هو طريق جبهة الأتحاد الوطني وليس طريق العمل القومي الواحد". (84)

فيما وقف الإخوان المسلمون من القرارات الاشتراكية موقفاً معارضاً ورافضاً للقرارات الاشتراكية التي اتخذتها الدولة كما وفتت اغلب الحركات والشخصيات الإسلامية ذات الموقف فقد كتب الشيخ امجد الزهاوي(85) (مفتي العراق) رسالة إلى الرئيس عبد السلام عارف يحث فيها على القرارات الاشتراكية كما خطب الشيخ الخالصي مندداً بالإجراءات الارتجالية غير الواعية، كما عارض الشيخ عبد العزيز البدري في خطبة القرارات الاشتراكية واعتبرها حراماً. (86)

نظر الإخوان المسلمون إلى القرارات الاشتراكية بنظرة الدين الإسلامي في احترام النشاط الاقتصادي الفردي وعدم التدخل فيه مادام نشاطه مشروعاً، ولم يرى الإخوان أي مصلحة أو ضرورة في

محمد عارف رئيس الجمهورية وعبد الرحمن البزاز(81) رئيس الوزراء موقعة من علماء الدين، ثم تبعهم علماء بغداد والكاظمية وبرقية ثلاثة من علماء البصرة كل هذه البرقيات كانت تنقذ قرار التأميم وقد ذكر محمد الشيرازي عن قرارات التأميم قائلاً: "اما عبد السلام فقد أراد بمنطق القوة والسيف ان يرغم الناس على الاشتراكية". اما محسن الحكيم فقد وصف الاشتراكية قائلاً: "ان الاشتراكية مذهب باطل ويحرم تطبيقها وانها ستجلب الضرر للعراق والاقتصاد العراقي" (82).

ولقد اعتقد التجار والأثرياء الشيعة بان هذه القرارات أخذت بمصالحهم الاقتصادية، وقد وفتت المرجعية الدينية ضد قرارات التأميم المشابهة لقرارات جمال عبد الناصر في مصر، إذ أضرت تلك القرارات إضراراً بالغاً بالاقتصاد الوطني وخاصة الصناعات العراقية. (83)

اما الموقف في الحزب الديمقراطي الكردستاني تجاه قرارات التأميم وقيام الاتحاد الاشتراكي، فقد عارضت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني فكرة حل الأحزاب السياسية وضمها في تنظيم واحد وعقدت اجتماعات خلال الفترة من 6- 9 أيار 1964، وأصدروا قراراً جاء فيه: "ان فكرة دمج الأحزاب والمنظمات السياسية في العراق في منظمة قومية عربية واحدة تتعارض كلياً مع

شمال العراق, وقد مثلت هذه المشكلة أهم نقطة من نقاط الصراع في المنطقة, إذ ان مساندة حق تقرير المصير للأكراد كان دائما كعتلة بيد الدول الكبرى تستعمل ضد الدول ذات الأقليات الكردية(90), وعند قيام ثورة 14 تموز 1958, زادت مطالب الأكراد في توسيع مطالبهم من الحكومة, فدار صراع بين الأكراد والحكومة المركزية لم يفض إلى حل جذري للمشكلة, وبعد إعلان الأكراد لثورتهم في أيلول 1961 واشتداد العمليات العسكرية في الشمال وزع الحزب الديمقراطي الكردستاني نشرة حزبية باسم (صوت كردستان) احتوت على تعليمات لأعضاء الحزب وبينت ان الرأي العام العالمي يتابع باهتمام ثورتهم(91), كما اصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني منشورا داخليا إلى القوات المسلحة العراقية دعا فيه إلى تقصير عذاب الشعب الكردي من الاضطهاد(92), وبعد انقلاب 8 شباط 1963, تجدد الصراع مع الحكومة بالأخص بعد طرح مشروع الوحدة بين العراق والدول العربية, إذ زادت مخاوف الأكراد من ان حلمهم في تأسيس دولتهم قد ينهار أمام تسارع الأحداث في العراق, فأكدوا على فكرة الحكم الذاتي(93), إلا ان سياسة الحكومة آنذاك قد وقفت في وجه هذا التوجه, وظلت العلاقة بين الطرفين تتحسس بالظروف الداخلية والمبادرات الحكومية التي كان أبرزها بيان 29 حزيران 1966 الذي قوبل

تأميم الشركات التي أمتها الحكومة, إذ صرح الإخوان ان ما قامت به الحكومة ليس تأميما بل مصادرة لأموال الناس تحت غطاء ما سمي بالتأميم, كما عارضوا موضوع السندات بالفائدة إذ أقرت الدولة في مشروعها بالعمل بتعاطي الربا وعدت هذا الأمر تقليدا للأنظمة الغربية وابتعادا عن منهج الإسلام. (87)

واما في ما يخص الاتحاد الاشتراكي العربي فقد رأى الإخوان المسلمين ان هذا الاتحاد لن ينجح وسيكون أداة لتفريق الشعب وانه سيكون مأوى للمنافقين والمرتزقة وسيكون سلطة فوق القانون, ورأى الإخوان ان الفوضى ستعم البلاد ونتيجة لهذا الموقف وجهت قيادة الإخوان تعليمات إلى أعضائها إلى مقاطعة الاتحاد وعدم الانضمام اليه وبيان عيوبه للناس وقد استند الإخوان في هذا الموقف وفقا للقاعدة الفقهية التي يؤمن بها الإخوان القائلة: "ان كل تجمع لا يقوم على أساس معاني الإسلام وتحقيق أغراضه فهو تجمع باطل ولا يجوز مدحه أو الثناء عليه والانضمام اليه وحضور احتفالاته". (88)

رابعا : موقف الأحزاب العراقية من القضية الكردية

مثلت القضية الكردية أهم مشكلة عانى منها العراق الحديث منذ تأسيسه عام 1921(89), إذ طالب الأكراد بتكوين دولة لهم في

حقوق المواطنين. والنقطة الإيجابية التي تسجل لحزب الدعوة هو الموقف الراض للقتال الذي اندلع ضد الأكراد آنذاك فقد وقف ضد الحل العسكري لإنهاء الحركة. كما رفض السيد الحكيم إصدار فتوى تجيز قتال الأكراد (97).

أما موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية (98) بعد ثورة 14 تموز 1958، أدار الحزب الشيوعي ظهره للحركة الكردية خاصة بعد عام 1961، إذ اعتبرها حركة موجهة ضد حكم وطني وبعد انقلاب 8 شباط 1963، انضم الشيوعيون إلى الحركة المسلحة الكردية. (99)

ويعود الموقف بعد انقلاب شباط 1963، إلى الموقف السوفيتي من القضية الكردية إذ وقف مدافعاً عن حق تقرير المصير للأكراد في المحافل الدولية، فقد كانت العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والسلطة القائمة آنذاك الذي كان يحكم العراق سيئة (100)، إذ طلبت ممثلة الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن في الجلسة السادسة والثلاثون في 9 تموز 1963، إضافة فقرة بعنوان (سياسة حرب الإبادة ضد الكرد من قبل الحكومة العراقية). (101) وكان لوقف قتال الأكراد بعد 10 شباط 1964، وقع طيب لدى الحركة الشيوعية، إذ رحب به رئيس الوزراء الاتحاد السوفيتي نيكيتا خروتشوف (102)

بترحيب داخلي ودولي، كما خصص مجلس الوزراء مبالغ مالية لإعادة اعمار المنطقة الشمالية (94)، كما برزت تنظيمات سياسية جديدة فضلاً عن التنظيمات القائمة آنذاك كلها كانت تمتلك مواقف محددة من القضية الكردية.

أُتسم موقف التيار الإسلامي في العراق من القضية الكردية بالسطحية، وأكدوا على الطابع الإسلامي لحل هذه المشكلة، إذ لم يصدر عن الإخوان المسلمين أي بيان أو توضيح حول ظروف الصراع القائم في شمال العراق، فالإخوان لم يعتقدوا بأن الأكراد قد أصابهم الظلم والاضطهاد وإنما فسروا الظلم في العراق على أنه أمر طارئ أصيب به كل العراقيين وضمن فترات تاريخية عديدة (95)، فقد وقف الإخوان المسلمين ضد الأفكار القومية والدعوات الانفصالية ودعوا إلى أن يكون الإسلام هو الحل في معالجة أي خلاف وإعطاء الأكراد حقوقهم على أنهم مسلمون يعيشون في دولة الإسلام سواسية مع إخوانهم العرب والقوميات الأخرى (96).

أما موقف حزب الدعوة الإسلامية فلم يتطرق في مناهجه في فترة الستينات إلى القضية الكردية إذ لم يختلف في توجهه الإسلامي عن بقية الأحزاب الدينية في نظرتهم للقضية الكردية إلا أن تصريحات المرجعية الدينية في النجف والمتمثلة آنذاك بالسيد محسن الحكيم كان له دور كبير في مطالبة الحكومة بالعودة إلى الإسلام واحترام

البيان " 000 لقد جرب النظام الملكي لغة المدافع كأسلوب لقمع حركة الشعب الكردي التحررية ، وجربها قاسم كما جربها انقلابيو 8 شباط وبضمنهم عارف ويحيى وجربتها حكومة 18 تشرين طوال الأشهر الثلاثة التي أعقبت انقلاب تشرين . ان لجوء الحكام الحاليين مرة أخرى الى الحرب كأسلوب لحل المشكلة الكردية ، لن يحقق لهم مصيراً أفضل ما حققه لأسلافهم 000 " (108) .

وأكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي برأيها بالحل السلمي ، بعد مرور (9) أشهر على العمليات العسكرية ضد الأكراد ، التي استنكرتها اشد استنكار في مقال بعنوان "حصيلة تسعة أشهر على الحرب في كردستان " ومما جاء فيه : "أصرت الطغمة الدكتاتورية على العودة الى الحرب سبيلاً لحل المشكلة الكردية متجاهلة عبر التاريخ تحذيرات القوى الوطنية 0000 عمد الحكام العسكريون الى ابتكار خطة حربية جديدة تلخص في شن حملتهم العسكرية في وقت مبكر من الربيع . دون الإعلان عنها 000 لقد بات من البديهي ومن غير الممكن ان يجرز الحكام نصراً عسكرياً حاسماً ضد الثوار الأكراد 000 لقد مني الحكم الدكتاتوري بفشل ذريع ، سواء في حملته العسكرية او سياسته الرجعية لزاء المشكلة الكردية 000" (109) .

ووصفه "على انه خطوة محسوبة لتعزيز هيبة الجمهورية العراقية في أعين شعوب العالم". (103)

وفي آب 1964, عقد الحزب الشيوعي اجتماعاً في مدينة (براغ) العاصمة التشيكية, اذ امتدح سياسة قادة الحزب الديمقراطي الكرديستاني ووصفها بانها: "سياسة واقعية... تنسجم مع المصالح الجذرية للنضال الوطني العام في العراق" ومما جاء في قراراته ما يخص الحركة الكردية "إن السياسة الواقعية التي يقودها مصطفى البارزاني تتجاوب مع المصالح الجذرية للنظام الوطني العام في العراق" (104), كما تحدث الاجتماع عن ثغرات خطيرة في سياسة الحكم وقال: "ما زالت المشكلة الكردية معطلة" (105), وبعد إدانة (خط آب) (106) 1964, الذي أدى إلى تغيير سياسة الحزب تجاه الحكم شارك الحزب الشيوعي في القتال مع الحركة الكردية المسلحة في نيسان 1965, (107)

أولت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اهتماماً بالقضية الكردية داعيةً للحل السلمي والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي مستبعدة ومستنكرة استخدام الحل العسكري كأسلوب لحل المشكلة الكردية ، لذا أصدرت بياناً في نيسان 1965 ، تقدمت فيه بمشروع يعد أساساً لتسوية المشكلة الكردية تسوية سلمية عادلة . مستبعدة القمع والعمل العسكري . وكما جاء في

الاشتراكي العربي)، "ان قضية الأكراد لا تحلها سوى الوحدة العربية" (II4) .

اما موقف الحركة الاشتراكية العربية، فقد بنت الحركة أفكارها على أساس ان الشعب يتألف من قوميتين رئيسيتين هما العرب والأكراد بالإضافة إلى الأقليات القومية وعلى هذا الأساس فان الحركة تؤيد الحقوق القومية والمشروعة للشعب الكردي (II5)، ومنها حل المسألة الكردية وإعطاء الحكم الذاتي للأكراد وكان الشعار المرفوع من قبل الحركة (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان) (II6) .

قرر المؤتمر القطري للحركة الاشتراكية العربية المنعقد في 1 أيار 1968 قلب الحركة الى حزب سياسي باسم (حزب الوحدة الاشتراكي) ، لذا اصدر المكتب السياسي للحزب في بغداد، منشوراً في 28 حزيران 1968 ، أعلن فيه تأييده للحل السلمي للقضية الكردية بالقول (ان حزب الوحدة الاشتراكي يؤيد الحلول التي طرحها منهاجه فيما يخص القومية الكردية ، ويدعو الى الحل السلمي ويؤكد وحدة الشعب العراقي 000 " (II7) .

موقف الأحزاب العراقية من بعض الأحداث العربية 1963-1968

شارك الشيوعيون في القتال مع الأكراد في جبل هندرين، اذ تصدت القوات الكردية تدعمها العناصر الشيوعية للقوات الحكومية عام 1966، وبعدها اتسمت سياسة الحزب الشيوعي بتضخيم المسألة الكردية اذ استعملوها في الكثير من الأحيان كأداة للصراع مع السلطة (II0)، كما أعلن الحزب الشيوعي عن تأييده لبيان 29 حزيران 1966، وزاد على تأييده "حق تقرير المصير بما في ذلك الانفصال" (II1) .

وعندما عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الثالث في تشرين الثاني 1967، على خلفية الانشقاقات التي عصفت به، أقر خطة بما اسمها (إشاعة الديمقراطية في الحركة الكردية)، وقد أشارت الخطة إلى تعذر حل القضية الكردية من دون إقامة النظام الديمقراطي في العراق. كما أكد على عدة قرارات من بينها أهمية التحالف بين الحركة الكردية والحزب الشيوعي العراقي (II2) . كما انب المؤتمر النظام العراقي لتبديد قوة الجيش في (أعمال عدوانية ضد الشعب الكردي) (II3) .

أما موقف الاتحاد الاشتراكي العربي والحركة الاشتراكية العربية من القضية الكردية: فلم يصدر عن تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق إي دراسة أو وثيقة عن القضية الكردية وأسلوب حلها، سوى ما جاء بتصريح فؤاد الركابي (مساعد أمين عام الاتحاد

مصر وسورية والعراق على أساس ديمقراطية شعبية، وباعتماد مبدأ القيادة الجماعية" (I24).

سافر الوفد العراقي إلى القاهرة في الرابع عشر من آذار 1963، بهدف التحضير لعقد اجتماعات مباحثات الوحدة، إذ اتصلوا هاتفياً بأمين هويدي السفير المصري في بغداد (I25). يرافقه الوفد السوري برئاسة صلاح الدين البيطار إلى القاهرة (I26) واستمرت المفاوضات حتى 16 آذار 1963 (I27). ومن خلال المحادثات التمهيدية التي جرت على ثلاث مراحل (I28)، الأولى: خمس اجتماعات بين 14-16 آذار 1963 (I29)، الثانية: خمس اجتماعات سورية - مصرية بين 19-20 آذار 1963 (I30)، الثالثة: عشر اجتماعات ما بين 6-16 نيسان 1963 (I31).

عقدت الجولات بين الوفود الثلاثة (I32) لمناقشة ميثاق الوحدة، اقترح من خلالها عبد الناصر قيام اتحاد على مرحلتين، أولاً اتحاد بين مصر وسورية ثم ينظم العراق لهذا الاتحاد بعد مرور شهر واحد، وفي 17 نيسان 1963 وقع الرؤساء الثلاثة الرئيس جمال عبد الناصر (مصر) ولؤي الاتاسي رئيس وزراء سوريا (سورية)، واحمد حسن البكر رئيس وزراء (العراق) مسودة الدستور الاتحادي (I33).

أولاً: موقف الأحزاب العراقية من الوحدة الثلاثية 17 نيسان 1963:

سعت السلطة في العراق بعد انقلاب 8 شباط 1963، وانقلاب 8 آذار 1963 في سورية، إلى التقارب بين البلدين، وقد سئل الرئيس عبد السلام محمد عارف ما هو موقفه من الوحدة العربية فقال: "إنني أحبذ الوحدة العربية" وقال في مكان آخر: "ليس هناك دول عربية وإنما هناك أمة عربية واحدة" (I18).

أعلنت الحكومة العراقية في الثامن من آذار 1963، ان قواتها المسلحة على أهبة الاستعداد لصد اي اعتداء خارجي على سورية (I19)، وفي 10 آذار 1963 من العام ذاته وصل إلى دمشق نائب رئيس الجمهورية علي صالح السعدي يرافقه صالح مهدي عماش وزير الدفاع وطالب شبيب وزير الخارجية لإجراء محادثات مع القادة السوريين حول مشروع الوحدة (I20)، الأمر الذي أيده الحكومة السورية على لسان رئيس وزرائها صلاح الدين البيطار (I21) بقوله: " ان بلادنا تؤيد المشروع العراقي بوصفه مشروعاً يحقق آمال الجماهير العربية"، كما أيده الشعب السوري بخروجه بمظاهرات شعبية مطالبين بالوحدة مع مصر (I22)، وقد أشير إلى ذلك في بيان عراقي - سوري مشترك في العاشر من آذار 1963 (I23)، ان المهمة الأولى للحكومة: "إقامة وحدة ثلاثية بين



لم يستطع المجتمعون تجاوزها فتباعدها واصطدموا بدل من ان يتقاربوا ويتفقوا على السير نحو توحيد القوى والنظم والارتفاع بها إلى صعيد تنظيم وحدوي شامل(I39).

تميز موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني من الوحدة الثلاثية، من حيث انه شكلت مباحثات الوحدة الثلاثية عام 1963، حالة من الخوف والشك على مصير النفسية الكردية لدى الزعماء الكرد البارزين خاصة ان هذه الدولة العربية المنتظرة ستكون دولة عربية كبيرة لا يشكل فيها الكرد شيئاً أمام نسبة السكان العرب. لذلك كانوا يتباحثون عن مصير مكاسبهم في حال قيام دولة الوحدة(I40)، لقد كانت توجهات انقلاب شباط الوحدوية منذ البداية. تشكل هاجسا مريعاً لدى زعماء الكرد، على الرغم من انها اشركت ثلاث وزراء أكراد في وزارة الانقلاب الأولى، وهم : (بابا علي وزير الزراعة، حميد شلخا وزير الشؤون الاجتماعية، الزعيم (العميد) فؤاد عارف وزير دولة)(I41).

ومن اجل توفير حالة من اطمئنان لنوايا العرب القوميين وخاصة البعثيين الذين يقودون السلطة ثم إرسال وفد كردي إلى القاهرة لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر برئاسة فؤاد عارف، في 24 شباط 1963، لكي يستمع من عبد الناصر إلى الموقف الوحدوي المستقبلي من القضية الكردية، اذ اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر

نصت المسودة على إجراء استفتاء شعبي حول الدستور الفدرالي وانتخاب رئيس الاتحاد خلال خمسة أشهر. وخلال فترة انتقالية مدتها (سنتان ونصف) تلي الاستفتاء الشعبي(I34)، بعدها يتم توحيد الأمور السياسية والاجتماعية والمالية بين الأقطار الثلاث. (I35).

وانبثق عن توقيع الاتفاق (ميثاق القاهرة) الذي أعلن عن قيام دولة اتحادية(I36) جماعية بين مصر وسورية والعراق، تحت اسم (الجمهورية العربية المتحدة) وعاصمتها القاهرة. (I37).

إلا ان حلم الوحدة لم يدم طويلا اذ بدا الحكم في سورية بتطهير الجيش من العناصر القومية ، فطالبت القاهرة بوقف تسريح الضباط القوميين من الجيش ، وشعر عبد الناصر انه خدع بعدما تبين له ان الحكومة العراقية على علم بما يجري في سورية ، وتفاقم الخلافات خصوصا بعد تنفيذ حكم الإعدام بالضباط المشاركين في حركة 18 تموز 1963، في سورية فأعلن عبد الناصر في خطاب ألقاه في مساء 22 تموز 1963، بمناسبة احتفالات الثورة المصرية إلغاء ميثاق 17 نيسان 1963. (I38)

ويبدو واضحا ان فشل تحقيق ميثاق الوحدة الاتحادية الثلاثية يعود إلى مسألة النظام السياسي الموحد الذي ترتكز عليه الوحدة من اجل تحقيقها وحمايتها والسبل المؤدية اليها، وهنا برزت العقلية التي

إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دولة عربية أخرى يكون الشعب الكردي في العراق إقليمياً مرتبطاً بالدولة الموحدة وعلى نحو تحقيق العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل.

(3)

أما الحزب الشيوعي فقد طرأ على موقفه تجاه الوحدة العربية تغيير فقد أيد الحزب الشيوعي العراقي الاتجاه الوحدوي، إذ نشرت (جريدة اتحاد الشعب) بهذا الصدد (ان تناول الوحدة العربية من خلال كونها في الأساس وحدة الشغيلة العرب لا وحدة الحكام الرجعيين، وإنما يكسب حركة الوحدة العربية مضموناً جديداً) (144) وفي تقرير خط أب 1964، أعلن: "التخذنا، نحن الشيوعيين في الماضي مواقف انغزالية تجاه حاملي شعار الوحدة العربية وكانت المعادلة التي طرحناها بعد ثورة تموز خاطئة... كان علينا ان لا نرفع أصواتنا بدعوة متناقضة مع الدعوة إلى الوحدة"، كما أبدى: "من الخطأ القول بان على الشيوعيين ان يستمروا في التمسك بالديمقراطية السياسية كشرط لدعم اية وحدة عربية. انه يمكن لمسالة الديمقراطية، ومنها مسالة الحزب، ان تحل ضمن مسيرة عملية الوحدة نفسها بالنضال الجماهيري والاقتناع والتأثير المستمر للمعسكر الاشتراكي على القادة العرب أنفسهم"،

بأعضاء الوفد الكردي واستمع اليهم ونصحهم بالوصول إلى اتفاق معقول مع السلطة في العراق وتجنب القتال لان فيه ضرر على العراق ولا يحقق لهم أهدافهم (142).

ولم يكن إعلان الوحدة بين العراق ومصر وسوريا يسهل اطمئنان البال والانفراج بين السلطة والأكراد، خاصة ان الأكراد كانوا حريصين على المحافظة على وزنهم النسبي في الدولة العراقية وما كانوا يرغبون في ان يروا أنفسهم قد غرقوا في محيط عربي واسع. (143)

أجرى جلال الطالباني في 30 آذار 1963 مباحثات مع الحكومة العراقية وقد رافق الوفد العراقي الرسمي والشعبي إلى القاهرة ليعرض وجهة نظر الأكراد حول قيام دولة الوحدة. فقد تقدم الوفد الكردي برئاسة الطالباني بمذكرة كردية طويلة حول مشروع الوحدة والمطالب الكردية والتي جاء فيها:

إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه تقتصر مطالب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من حكومة الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية الكردية للشعب الكردي على أساس اللامركزية.

إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه غير المتأول ولا المضيق عليه.

ثانياً: موقف الأحزاب العراقية من القضية الفلسطينية (1963-1968):

تضمن ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق، والذي أعلن في 14 تموز 1964، إشارة خاصة إلى فلسطين، فقد تحدث الميثاق عن دور الاستعمار في تمكين الصهيونية العالمية من تحقيق حلمها في إقامة دولة لها على أرض فلسطين التي اغتصبها وشرذ أهلها الآمنين، في "مأساة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً، ليفصل بين جناحي الوطن العربي الأفريقي والآسيوي ويجزئ النضال العربي ويعطل مسيرته الثورية، ويتخذ منها جسراً يعبر عليه إلى مطامعه ومصالحه، وقاعدة يهدد منها الشعب العربي تهديداً مباشراً"، إلا أن الشعب العربي مصمم على تصفية الاستعمار والصهيونية وسيحقق النصر الحاسم عليهما وسيظهر أرضه من جريمتها وسيقتضي على أسطورتها (سياسة الأمر الواقع) "لأن التعلل بها خطيئة كبرى ترتكب ضد المبادئ" (148).

كما تحدث الرئيس عبد السلام عارف رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي في مهرجان الاتحاد الاشتراكي العربي في الذكرى الأولى لحركة 18 تشرين الثاني 1963، عن (خلق إسرائيل) التي أقامها الاستعمار لتظل شوكة في عين العرب والمسلمين وكيف تمكن الأعداء المستعمرين والصهيونيين والحكام الخونة من تنفيذ مخططهم

وفي موقع آخر، ان الشيوعيين لم يعودوا يربطون دعمهم للوحدة بضمان حرية حزبهم في العمل. (145)

وكان التفسير الذي أعطاه الشيوعيون لتغيير اتجاههم هو (نظر الاجتماع الشامل إلى مسألة الوحدة من ضوء الظاهرة الجديدة التي برزت على المسرح العربي ألا وهي ظاهرة التطور اللارأسمالي والتقدم الاجتماعي اللذين اغنيا المحتوى التقدمي للوحدة العربية). (146)

وفيما كان للإخوان المسلمين موقف تجاه هذا الاتفاق، اذ عندما اقر الاتفاق على مبدأ الوحدة، عد الإخوان المسلمون ذلك مبدأً سليم بل وعدوه ضرورة، لكونه غرض سعى الإخوان المسلمون إلى تحقيقه، اما فيما يتعلق بأساس الوحدة فقد أيد الإخوان الوحدة تأييداً كاملاً الا انهم رغبوا ان تقوم الوحدة على أساس إسلامي اذ كان الإخوان يدركون ان الإسلام وحدة وبأفكاره ومبادئه وأنظمتها هو الأساس الفكري لهذه الوحدة لذا رأى الشيخ المجد الزهاوي ان واضعي نصوص هذا الميثاق قد ارتكبوا خطأ كبيراً عندما اغفلوا جانب الإسلام وعدم اتحاده أساساً للوحدة، وقد ختم الزهاوي رأيه من الميثاق الثلاثي بقوله: " لا نريد إلا الإسلام لوحدتنا ودولتنا الواحدة، فبالإسلام عزنا والله ندعو وفي سبيله نجاهد " (147).

من عناصرها المدنية للتدريب في معسكرات فتح في إحدى الدول العربية ومن ثم الاشتراك في عمليات فدائية ضد الكيان الصهيوني، وقد تمت عمليات الإرسال بأسماء الأفراد دون الاسم الصريح للحركة الإسلامية(152).

وكانت تلك فرصة مناسبة تتيح للحزب امتلاك قدرة ميدانية في الجانب العسكري، وقد اتصل مندوبو منظمة فتح بالسيد مرتضى العسكري عميد كلية أصول الدين آنذاك وجرت اجتماعات فيما بينهم ودار الحديث حول العمل الفدائي الذي تقوده فتح وضرورة ربط الأمة فيه(153)، وقام حزب الدعوة الإسلامية بحملة إعلامية مشتركة في العالم الإسلامي لتعريف أبنائه بالأبعاد الحقيقية للقضية الفلسطينية وإخراج القضية من حيز القومية وإدخالها في الإطار الإسلامي(154).

اذ ابرق العديد من رجال الدين إلى رئيس وزراء إيران (أمير عباس هويدا)(155) يطالبونه بقطع العلاقات الإيرانية مع الكيان الصهيوني وضرورة مساندة البلدان الإسلامية المدافعة عن مقدسات المسلمين في فلسطين كما قام رجال الدين في النجف وبغداد بإرسال بيانات الاستنكار إلى المنظمات والهيئات الدولية ومن بينها هيئة الأمم المتحدة ونداءات الاستغاثة إلى المسلمين لشحنهم

الظالم في ظلال المستعمر، وتكبير أيدي الجيوش العربية عن التقدم إلى أي مكان). كما أكد في خطابه ان سياسة العراق قائمة على دعم الكيان الفلسطيني ووضع الخطط المدروسة لنصرة فلسطين وإرجاع أرضها السلبية إلى أهلها الشرعيين(149).

وألقى الرئيس عبد السلام محمد عارف خطابا في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي في بغداد 19 آذار 1965، علق فيه على صلة الشعب العربي بالشعب الألماني وان لا خلاف بين العراق والدول الأوربية سوى تلك التي تدعم (إسرائيل) وانتقد السياسة الأمريكية الرامية إلى مساعدة (إسرائيل) بشتى السبل كما انتقد صفقة السلاح المقدمة من ألمانيا إلى إسرائيل بقيمة (80) مليون دولار كما انتقد صفقة تحويل الدبابات الأمريكية الصنع إلى (إسرائيل) وانتقد جولة السفير الأمريكي (هاريمان - Hareman) المكوكية وعدها استفزازا للمشاعر(150).

اما موقف التيار الإسلامي في العراق من القضية الفلسطينية فبعد عام 1967، استقى حزب الدعوى الإسلامي السيد محسن الحكيم حول الاشتراك في عمليات فدائية ضد الكيان الصهيوني اذ اصدر السيد محسن الحكيم فتوى بجواز العمل في صفوف منظمة (فتح)(151)، على شرط ان تكون قيادتها حكيمة، فقد اتجه تفكير الإسلاميين - حزب الدعوة - خلال عام 1967، إلى إرسال أعداد

فلسطين)(I60) بقيادة نايف حواتمه، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين)(I61) بقيادة جورج حبش، إذ كانت هذه الصلة تعود إلى أيام حركة القوميين العرب(I62). وحينما تحولت الحركة الاشتراكية العربية الى حزب باسم (حزب الوحدة الاشتراكي) ايد المكتب السياسي للحزب الكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين وطالب بوحدة عسكرية فورية 000 " ان الحزب يعتبر القوة والكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو يرفض الى حل سياسي يدعم الحل العسكري والعمل الفدائي ويطالب بوحدة عسكرية فورية وتضم العراق والأقطار المحيطة بإسرائيل كخطوة أولى للوحدة الشاملة (I63).

فيما كان موقف الحزب الشيوعي العراقي تجاه القضية الفلسطينية، ان عقدت اللجنة المركزية في أواخر تموز 1965، اجتماعا اعتياديا لها نددت فيه بمحاولات (إسرائيل) استفزاز العرب واغتصاب الكثير من أراضيهم ومما جاء في تقرير اللجنة المركزية: " استثمرت (إسرائيل) هذا الوضع لتشديد استفزازها إزاء العرب، ولتعزيز سياستها الاغصابية لحقوق العرب في فلسطين والاستمرار في محاولاتها لتحويل نهر الأردن"(I64).

وفي عام 1966، تفاقم الخطر الصهيوني في المنطقة العربية وذلك من خلال استعداد الكيان الصهيوني للقيام بعمل عسكري ضد

واستنهاضهم وقد أذيعت هذه البيانات من على أجهزة الإذاعة والتلفزيون العراقية(I56).

فيما كان موقف الشيخ عبد العزيز البدري(I57) من القضية الفلسطينية، الذي كان يمثل رأي حزب التحرير(I58)، "ان القضية الفلسطينية هي قضية إسلامية في مضمونها ونطاقها، وان كل تخريج أو تفسير لها خلاف ذلك هو تزوير وتشويه ومسخ لحقيقتها يصب في مصلحة الصليبية واليهودية. ومن ثم فان معالجتها يجب ان تكون معالجة إسلامية، فهي ليست قضية قومية ولا وطنية ولا قضية حدود ولاجئين، وهي أيضا ليست قضية الفلسطينيين وحدهم وانما قضية المسلمين جميعا بلا استثناء"(I59).

واما موقف الحركة الاشتراكية العربية من القضية الفلسطينية التي عدت ان القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للنضال القومي والموقف الثابت في تحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى أراضيهم قبل عام 1967، وبعد حرب 1967، وما أفرزته من تقدم للقوات (الإسرائيلية) واحتلالها العديد من الأراضي العربية راق الحركة ان تتعامل مع (إسرائيل) على انها أمر واقع ودعت إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة عندها إمكانية البقاء والاستقرار، وقد كان للحركة الاشتراكية العربية صلات قوية مع قيادة المقاومة الفلسطينية واهم تلك الفصائل (الجهة الشعبية الديمقراطية لتحرير

التي تتقدم باتجاه حرب التحرير الشعبية وإنها الوسيلة الوحيدة  
القادرة على انجاز حل ملائم للنزاع بأسره. (I67)

كما عقد الحزب اجتماعا طارئا في كانون الأول 1967، حضره  
(57) شيوعيا، ومن بين قراراته التي اتخذها موقفا يقول (ان

إحباط المشاريع الامبريالية وإسرائيل والرجعية يتطلب تغييرا جذريا  
في سياسات وايدولوجيات الأنظمة العربية المتحررة) (I68) وفي عام

1968، أكد الحزب الشيوعي على المسألة الفلسطينية اذ هاجم  
الكيان الصهيوني وشدد على ضرورة النضال العربي ضد هذا

العدوان كما أكد على ضرورة اتخاذ النفط كسلاح في المعركة  
وتقديم جميع أشكال العون المادي للمنظمات الفدائية

الفلسطينية (I69).

وتعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا المصيرية في الوطن العربي،  
لان هذه القضية خطط لها الاستعمار بشكل كبير، يهدف إنشاء

دولة (إسرائيل) من مجموعة يهود جاء أكثرهم من عدة دول  
لإسكانهم في ارض فلسطين على حساب شعبا العربي وقد

اتخذت جميع الدول العربية من هذه القضية مقياسا لتمسك العرب  
بقوميتهم وعدم التفريط بحقوقهم كما ان اهتمام القوى والأحزاب

السياسة العراقية بهذه القضية كان كبيرا، وكانت آرائهم متقاربة في  
هذه القضية بالرغم من ان هذه الأحزاب مختلفة ايدولوجيا .

سوريا ومصر وفي هذه الظروف عقد الحزب الشيوعي العراقي  
مؤتمره الثالث والعشرين في الاتحاد السوفيتي اذ ألقى (محمد عزيز)

السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي خطابا لم يشر فيه إلى  
الاستفزازات الصهيونية (I65).

وفي شباط 1967 عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي  
العراقي اجتماعها الكامل وقد اتخذت عدة قرارات من هذا

الاجتماع حول فيتنام والحركة الشيوعية العالمية والوضع في عدد من  
الأقطار العربية كالجناز و سوريا وعمان ولم يتطرق الاجتماع لقضية

فلسطين. (I66)

إلا ان الانشقاقات التي حدثت في الحزب الشيوعي العراقي في عام  
1967، أدت إلى تطور في نظرة الحزب تجاه القضية الفلسطينية اذ

أدان الحزب قراري الأمم المتحدة اللذين أيدهما الاتحاد السوفيتي،  
الأول، الصادر في 29 تشرين الثاني 1947، القاضي بتقسيم

فلسطين، والثاني، الصادر في 22 تشرين الثاني 1967، بشأن  
التسوية السلمية لازمة الشرق الأوسط، مطلقا إلى القضاء على

الدولة الصهيونية العنصرية في فلسطين واستبدالها بديمقراطية  
عربية- يهودية) على أساس ان هذا هو الحل الوحيد الممكن

والمشروع للمشكلة، ونظر إلى حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة

الأخذ بعين الاعتبار نفوذها الدولي واحتمالات تأثيرها على العدو

الصهيوني كي ينسحب من الأراضي المحتلة (I74) .

تأثرت الأحزاب العراقية بنكسة 5 حزيران 1967 وما أفرزته

تلك الحرب وما أعقبها من دلائل وحقائق لها وقعها العميق في تاريخ

العراق المعاصر، إذ أظهرت بشكل عملي تبني الحركة الإسلامية في

العراق للقضية الفلسطينية من خلال المساعي الكبيرة التي بذلتها

على مختلف الأصعدة لدعمها ماديا وسياسيا وإعلاميا . وفيما

يخص موقف حزب الدعوة الإسلامية من حرب 1967، فقد

بعث السيد محسن الحكيم برقية إلى الرئيس عبد الرحمن عارف

طالب فيها زعماء البلدان الإسلامية برعاية المصالح العليا للأمة

وبند الخلافات وأكد على ضرورة وحدة جميع المسلمين في مواجهة

الصهيانية (I75) .

فقد كان لحزب الدعوة نشاط قوي في مكثبات الحكيم وجماعة

العلماء في النجف ومواكب الطلبة فقد ضاعف الحزب جهده إذ

كان يستثمر كل فرصة يستطيع ان يمر من خلالها وعندما شنت

(إسرائيل) حربها في 5 حزيران 1967 على فلسطين واحتلت

القدس وبعض الأراضي العربية في مصر وسورية اصدر الحزب

بيانات للمسلمين والمنظمات الدولية (I76) .

ثالثاً: موقف الأحزاب العراقية من حرب 5 حزيران 1967

شن العدو الصهيوني في الخامس من حزيران 1967، هجوما

مباغتا على الأراضي العربية في مصر وسوريا والأردن (دول

المواجهة) فاحتل الصهاينة في ستة أيام مدينة القدس القديمة وقطاع

غزة وصحراء سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان

السورية (I70) فسبب ذلك خطرا حقيقيا على فلسطين خاصة

والوطن العربي والعالم الإسلامي عامة (I71) .

وقد ذاع راديو بغداد البيان رقم (2) في الخامس من حزيران

1967 وتضمن: "يعلن العراق إلى كافة دول العالم انه في حالة

حرب مع إسرائيل وستعتبر كل دولة تساعدها أو تؤيدها قائمة

بعمل عدواني تجاه الجمهورية العراقية الأمر الذي يجعلها في حل من

اتخاذ أي إجراء حيال تلك الدول أو الدولة مما تقره القوانين والعرف

الدولي"، واتخذ العراق قرارا بوقف ضخ النفط العراقي في حزيران

1967 (I72) .

ولم تلتزم (إسرائيل) بقرار مجلس الأمن (242) الصادر في 1967

الذي يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق

الحرب (I73)، بينما قبلت معظم البلدان العربية بقرار مجلس الأمن

ليفتح بابا واسعاً أمام التعامل مع الدول الامبريالية تحت شعار

اما حزب التحرير الإسلامي فلم يرد للحزب اي موقف في أدبياته تجاه حرب عام 1967، واكتفى بتعليق سياسي صادر في 2 أيلول 1967، أشار من خلاله إلى الهزيمة التي منيت بها الحكومات العربية، وحمل الحكومات العربية أسباب الهزيمة بسبب نهجها للتقرب من (إسرائيل)(181).

أصدر حزب التحرير منشورا تحت عنوان (التعليق السياسي) في 11 تموز 1968 تعقبا على صدور البلاغ المشترك بين جمال عبد الناصر وزعماء الاتحاد السوفيتي وباتفاق الطرفين على ضرورة حل مشكلة الشرق الأوسط على أساس قرار مجلس الأمن الصادر في 22 تشرين الثاني 1967 فكانت فرصة لمهاجمة حزب التحرير لعبد الناصر لقبوله بالقرار والذي يعني " . . . إنهاء الحرب مع إسرائيل والاعتراف بها دولة لها حق العيش والحياة في الشرق الأوسط، ولها استقلالها السياسي ضمن حدود آمنة معترف بها من العرب، كما ان لها الحق بالمرور في قناة السويس"، وهاجم التعليق ملك الأردن "الملك حسين بن طلال" لقبوله بالقرار وعدّ ذلك خيانة للأمة الإسلامية واختتم التعليق بالقول "لن يوقف هذه الخيانة التأميرية إلا عمل جذري يقام به صرح الخلافة التي ستعلن الجهاد للقضاء على إسرائيل واجتثاثها من جذورها والقضاء على سيطرة الكفر وركائزه قضاءً نهائياً" (182).

وخلال عام 1967، اتجه تفكير حزب الدعوة إلى إرسال أعداد من عناصره للتدريب من معسكرات منظمة فتح الفلسطينية من إحدى الدول العربية للاشتراك في العمليات الفدائية ضد (إسرائيل)(177).

واما موقف الإخوان المسلمين في العراق، فقد اصدر الشيخ امجد الزهاوي في يوم العدوان (5 حزيران 1967)، فتوى دينية جاء فيها: "الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة قادر على حمل السلاح. وواجب على حكام المسلمين إعلان الجهاد"، (178) كما دعا الإخوان المسلمين، المسلمين جميعا إلى الجهاد وان يعلنوها حربا مقدسة ضد اليهود ويجنّدوا كل من هو قادر على حمل السلاح، وأصدرت قيادة الإخوان تعليمات إلى أعضائها بالحديث إلى الناس حول النكبة وأسبابها التي حصرها الإخوان في ابتعاد الحكام العرب عن أحكام الإسلام. ودعت قيادة الإخوان أعضائها إلى تذكير الناس بوجود أعداد القوة لقوله تعالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة) (179) ورأت ان القوة قوة مادية ومعنوية وان تنفيذ هذه القوة يقع على عاتق الحكومة المسلمة، كما شارك الإخوان المسلمين في الدفاع عن الأراضي العربية ضد العدوان (الإسرائيلي) ضمن قطعات الجيش التي أرسلتها الحكومة العراقية للدفاع عن دمشق والأردن (180).



فيها: "كما نحن الأكراد العراقيين وسنبقى معكم مسلمين وجزءاً من الشعب العراقي العزيز نؤيد حقوق إخواننا العرب في فلسطين" (I85).

فيما كتبت صحيفة (خه بات/النضال) السرية الناطقة بلسان اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني - جماعة إبراهيم احمد - جلال الطالباني في عددها لشهر تموز، مقالا بعنوان "موقف البارتي من قضية فلسطين والعدوان الامبريالي الصهيوني" تناول الحديث عن العدوان على الأمة العربية، موضحا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعلن تأييده التام لنضال الأمة العربية من اجل إزالة آثار العدوان واسترداد حقوق عرب فلسطين في وطنهم السليب، وان الحزب يشجب بقوة دعوة الشوفينيين من الأكراد بوجوب انتهاز النكسة الحالية كفرصة لضرب الأمة العربية من الخلف بغية ما يدعوه بالمطالب الكردية العادلة" (I86).

هيأت الأوضاع والأجواء السائدة للمزيد من التقارب والتفاهم بين الحركات الإسلامية في داخل العراق، كالإخوان المسلمين وحزب التحرير وحزب الدعوة وبعض أطراف المرجعية الدينية في النجف، وأثر هذا التقارب عن ولادة أكثر من مشروع ذي أهمية بالغة تتعلق في مجالات العلاقات الخارجية للحركة الإسلامية. (I87)

فيما اتصف موقف الحزب الشيوعي العراقي من النكبة ان رفع شعار التضامن أو الاتحاد العربي للدول العربية لمواجهة (إسرائيل) ودعا إلى قيام اتحاد عسكري بين الدول العربية وأكد على ان تهب الدول العربية لنجدة أي دولة تتعرض لهجوم (إسرائيلي) ودعا إلى تنسيق اقتصادي بين الدول العربية. (I83)

كما ندد الحزب الشيوعي العراقي بهذا العدوان في معظم أدبياته وهاجم الحكام العرب لتسببهم بهذه النكبة، ففي بيان للحزب الشيوعي العراقي في الذكرى التاسعة لثورة 14 تموز 1958، والصادر في تموز 1967، ندد بالحكومة العراقية لعدم إرسالها قوات كافية إلى جبهات القتال ومما جاء في البيان " وفي هذه الأيام العصيبة حيث يقاسي شعبنا العراقي وكل الشعوب العربية محنة كبرى جراء العدوان (الإسرائيلي) الاستعماري فان أبناء شعبنا يدركون أي دور عظيم كان بمستطاع العراق جيشا وشعبا ان يلعب في الذود عن حياض الوطن العربي فيما لو استمرت المسيرة الوطنية الديمقراطية التي اختطتها ثورة تموز " ، كما وصف البيان العدوان " نكبة كبرى حلت بالعراق والأمة العربية جراء العدوان الصهيوني الاستعماري " (I84).

اما موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد أذاع راديو بغداد برقية الملا مصطفى البرزاني مؤيدا لموقف الحكومة من العدوان قال

أزعج منهاج الوفد الإسلامي السفراء العرب في البلدان الإسلامية التي زارها الوفد واصطدموا بهم اصطداماً مباشراً، اذ قاموا بإرسال التقارير والبرقيات إلى حكوماتهم وخصوصاً الحكومة المصرية، إلى الحكومة العراقية تعب عليها بسماعها لسفر الوفد وتطالب بمحاسبته، وعند عودة الوفد إلى العراق شنت الصحف الموالية للحكومة هجوماً عنيفاً عليه وعلى المشاركين فيه (192).

فقد تقرر ان يسافر وفد إسلامي شعبي عراقي إلى البلدان الإسلامية لشرح أسباب هزيمة 1967، وقد توجه الوفد إلى تركيا وإيران وأفغانستان والباكستان والهند واندونيسيا وماليزيا) وقد حاولت السلطات العراقية منع الوفد من السفر، إلا ان نائب رئيس الوزراء (عبد الغني الراوي) في وزارة عبد الرحمن محمد عارف (10 مايس 1967-19 تموز 1967)، قد تدخل في هذا الموقف، اذ وقف مع سفر الوفد وعدم منعه واصدر أوامره إلى دائرة السفر والجوازات بوجوب الإسراع بإنجاز معاملات سفره، كما ابرق إلى السفارات العراقية بوجوب استقبال الوفد وتقديم التسهيلات اللازمة له (188). وقد تشكل الوفد من سبعة شخصيات إسلامية هم (عبد العزيز البدري، عبد الغني شندالة، السيد داود العطار، عدنان البكاء، صالح السامرائي، صالح عبد الله سرية، محمد الالوسي) (189).

سافر الوفد إلى البلدان الإسلامية وبدأ بشرح أسباب الهزيمة واعتبرها هزيمة لأنظمة لا إسلامية وحكام طواغيت وخونة وفاسدين، وهي ليست هزيمة الإسلام ولا هزيمة المسلمين لان كليهما لم يدخلتا المعركة ولم يسمح لهما (190)، كما شرح الوفد أبعاد القضية الفلسطينية واجتمع بالقيادات الدينية والرسمية لتلك البلدان لدراسة الإجراءات اللازمة لمواجهة الخطر الصهيوني (191).

## الخاتمة :

إن أهم الاستنتاجات التي خلص اليه البحث هي :

شهد العراق خلال (1963-1968) تطوراً في الحياة السياسية والتنظيمات والأحزاب ، في فترة تعد من أدق وأحرج الفترات التاريخية ، بعد بروز العمل الحزبي العلني ، كان المؤثر في النظام السياسي على الصعيد الوطني والعربي في فترة شهد العراق فيها التزام السلطة واحتضانها بتنظيم معين دون الآخر (حزب البعث ، الاتحاد الاشتراكي) ، مما اضطر بقية التنظيمات والأحزاب السياسية للعمل السري المعارض وخاصة الحزب الشيوعي العراقي كحالة متميزة رغم معاناته من الأزمات والانشقاقات المتكررة ، كان المعارض للحكومات العراقية المتعاقبة ، والتي تمثلت بمواقفه على الصعيد الوطني والعربي مع بقية التنظيمات والأحزاب .

سعت الأحزاب والتنظيمات السياسية في العراق العلنية منها والسرية ، الى تسجيل حضورها في الوسط الجماهيري والسياسي ، لذا كان لابد ان يكون لها المواقف تجاه الأحداث السياسية على الصعيد الوطني والعربي منطلقة في مواقفها من قناعة ثابتة ، بموجب منهاجها الحزبي وأهدافها وشعاراتها القومية والوطنية والديمقراطية والاشتراكية .

أخذت القضية الكردية على الصعيد الوطني (1963-1968) مساحة واسعة من الاهتمام والتركيز عليها لكونها المعضلة السياسية التي هددت وحدة العراق والتي جابهت الحكومات القائمة آنذاك . فكان على الأحزاب والتنظيمات السياسية تسجيل مواقفها ، وانفرد الحزب الشيوعي بدعوته للحل السلمي وإنهاء العمل العسكري تجاه الحركة الكردية المسلحة وعبر صحافته السرية ومؤتمراته الحزبية .

احتلت القضية الفلسطينية على الصعيد العربي (1963-1968) مكانة متميزة في اهتمامات الأحزاب والتنظيمات السياسية باعتبارها قضية مصيرية وبحكم تزامنها واستمرار أحداثها ووقائعها وخاصة هزيمة 5 حزيران 1967 ، ومما يلاحظ ان مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية العراقية ايجابية ومتقاربة في الآراء والدعوات . انفرد فيها التيار الإسلامي في العراق بمختلف اتجاهاته ، بالدعوة الى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين بإعلان الجهاد ، وإخراج القضية الفلسطينية من إطارها القومي الى الإطار الإسلامي واعتبارها قضية إسلامية .

## الهوامش والمصادر:

- (1) عبد الكريم قاسم، ولد في بغداد عام 1914 ودرس فيها، عمل معلما ثم التحق بالكلية العسكرية (1932-1934) وبكلية الأركان (1940-1941)، شارك في حرب فلسطين عام 1948، وانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار عام 1957، وعين رئيسا للجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، اشرف على الأعداد والتنفيذ لثورة 14 تموز 1958، وبعد نجاح الثورة أصبح رئيسا للوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، تعرض لمحاولة اغتيال 1959، اطيح بحكمه بانقلاب 8 شباط 1963، واعدم في 9 شباط 1963. باقر امين الورد الحامي، بغداد خلفاؤها وولاتها وملوكها ورؤساؤها منذ تأسيسها 1762-1984، (بغداد، د.ت)، ص314. للمزيد من التفاصيل ينظر: هادي حسن عليوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1990).
- (2) للمزيد من التفاصيل عن الانقلاب ينظر: محمد صالح حسين الجبوري، ثورة 8 شباط 1968 في العراق، نهاية حكم عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة (بغداد، 1990)، ص ص 142-156.
- (3) عبد السلام محمد عارف، ولد في بغداد عام 1921، أكمل دراسته فيها ثم التحق في الكلية العسكرية عام 1938، ثم التحق بكلية الأركان، وشارك في حرب فلسطين عام 1948، انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار في العراق 1957، عرف بوطنية وشجاعته وتهوره، لعب دورا كبيرا في التخطيط والتنفيذ لثورة 14 تموز 1958، أصبح أول رئيس للجمهورية العراقية في 9 شباط 1963، ولغاية مصرعه في 13 نيسان 1966، اثر سقوط طائرته في البصرة. ينظر: وزارة المالية (بغداد)، اضبارة عبد السلام محمد عارف، ملف دائرة التقاعد العامة، رقم الاضبارة 1102586024؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد (323) 18 تشرين الثاني 1964؛ وللمزيد ينظر: طالب الحسن، اغتيال الحقيقة عبد السلام عارف واشكالية الكتابة في تاريخها السياسي، ط1، دار اور للطباعة والنشر، (بيروت، 2004).
- (4) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ط1، الدار المتحدة للنشر، (لبنان، 1985)، ص 28؛ علي خيون ثورة 8 شباط في العراق. الصراعات . . . والتحول، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة للنشر، (بغداد، د.ت)، ص 169.
- (5) خيون، المصدر السابق . . . ، ص 169.
- (6) رقي عبد السلام محمد عارف إلى رتبة مشير ركن استنادا إلى القرار رقم 2 لسنة 1963. للمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية، (بغداد)، العدد (772) 29 شباط 1963.
- (7) استنادا الى البيان رقم (15) تم تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة، وله حق إصدار القوانين وتعيين مجلس الوزراء وإقالته، ويتصرف كقيادة عليا للقوات المسلحة، وقد تألف المجلس الوطني لقيادة الثورة من: علي صالح السعدي، حازم جواد، طالب شبيب، حمدي عبد المجيد، كريم شنتاف، محسن الشيخ راضي، حميد خلخال، هؤلاء مدنيون، اما العسكريون: المشير الركن عبد السلام محمد عارف، الزعيم احمد حسن البكر، المقدم الركن صالح مهدي عماش، المقدم الركن عبد

- الستار عبد اللطيف، أمير اللواء الركن طاهر يحيى، العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت، العقيد الركن خالد مكّي الهاشمي، الرئيس الركن أنور عبد القادر الحديثي، جريدة الوقائع العراقية، العدد (771) في 28 شباط 1963.
- (8) الوقائع العراقية، العدد ( 771 ) 28 شباط 1963؛ باور احمد حاجي، الأوضاع السياسية في العراق المعاصر، ط1، مطبعة خاني، (دهوك، 2011)، ص39.
- (9) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث . ترجمة : عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر والتوزيع (القاهرة، د.ت)، ص ص 317- 318 .
- (10) احمد حسن البكر، ولد في تكريت عام 1914، تخرج من دار المعلمين عام 1932، التحق بالكلية العسكرية عام 1938، شارك في ثورة 14 تموز 1958 و انقلاب 8 شباط 1963، تولى رئاسة الوزراء بعد نجاح الانقلاب وعين نائب رئيس الجمهورية، وابتعد عن نيابة الرئاسة بعد ذلك، وعمل بوصفه سفيرا في وزارة الخارجية عام 1964، شارك في انقلاب 17-30 تموز 1968، تولى رئاسة الجمهورية منذ ذلك الوقت حتى عام 1979، توفي في تشرين الاول 1982، ينظر: حميد المطبي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، 1995)، ص ص 11-12؛ اضبارة احمد حسن البكر دائرة التقاعد العامة، رقم الاضبارة (1102586024).
- (11) جاسم جواد، ولد عام 1935 في الناصرية، عين وزيرا للدولة (8 شباط-11 ايار 1963)، ثم عين وزيرا للداخلية والشؤون الرئاسية من 13 ايار - 13 تشرين الاول 1963، عضو القيادة القطرية لحزب البعث من 26 تشرين الاول وعضو المكتب العسكري للبعث من شباط حتى 13 تشرين الثاني 1963، بطاطو، الكتاب الثالث، ص 320 .
- (12) طالب شبيب، ولد عام 1931 في الرميثة، حاصل على شهادة الهندسة من جامعة لندن، عين وزيرا للخارجية (8 شباط-13 تشرين الثاني 1963)، عضو القيادة القطرية للبعث وعضو المكتب العسكري من 26 ايلول 1963، عضو القيادة القومية للبعث حتى 26 تشرين الاول 1963، المصدر نفسه، ص ص 320-321 .
- (13) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج6 8 شباط 1963 -18 تشرين الثاني 1963، ط2، (بغداد، 2005) ص ص 23- 24 ؛ أمين هويدي، كنت سفيرا في العراق 1963-1965، ط1، دار المستقبل العربي، (القاهرة، 1983) ص ص 23-24 .
- (14) قدم زكي خيرى سعيد ورفاقه إلى وزارة الداخلية طلباً في التاسع من كانون الثاني 1960 بالموافقة على اجازة حزبه باسم (الحزب الشيوعي العراقي)، تألفت الهيئة المؤسسة من (زكي خيرى، توفيق احمد محمد، حسين احمد الرضي (سلام عادل)، عزيز احمد الشيخ، عبد الرحيم شريف، كاظم الجاسم، الدكتور خليل جميل الجواد، عامر عبد الله عمر، عبد القادر اسماعيل البستاني، كريم احمد الداود، الياس حنا كوهاري، محمد حسين ابو العيس، الدكتور حسين علي الوردي،

- احمد ملا قادر الباجلاني، عبد الامير عباس العبد)، رفضت وزارة الداخلية الطلب في 9 اذار 1960 بعد ان سجل عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء بخط يده على الطلب انهم عملاء، ينظر: خليل ابراهيم حسين، سقوط عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1989)، ص181.
- (15) سلام عادل، ولد في النجف عام 1922، انتمى إلى الحزب الشيوعي عام 1943، امتهن التعليم، انتخب سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي العراقي عام 1956، توفي عام 1963. عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية في العراق 14 تموز 1958-8 شباط 1963، ط1، مطبعة خاني، (دهوك، 2007)، ص28؛ للمزيد ينظر: ثمينة ناجي يوسف، سلام عادل، سيرة مناضل، دار الرواد للطباعة والنشر (بغداد، 2004).
- (16) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج3، (8 شباط 1963 تشرين الثاني- 1963)، (بيروت، د.ت) ص37.
- (17) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مطبعة أمير، قم، ط1، (ايران، د.ت) ص266.
- (18) هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة العراقية (1968-2003)، مؤسسة التاريخ العربي (بيروت، د.ت) ص57.
- (19) يوسف، المصدر السابق، ص163.
- (20) المصدر نفسه، ص168.
- (21) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق المعاصر (الحركات الماركسية 1920-1990)، مؤسسة المعارف للطبوعات (بيروت، 2001) ص105.
- (22) المصدر نفسه، ص110.
- (23) للاطلاع على تفاصيل المحاولة ينظر: حميدي، تاريخ الوزارات 000، ج6، صص264-268.
- (24) منذر الوندائي، ولد في مدينة الكاظمية عام 1935 أكمل دراسته الابتدائية فيها، وأكمل المتوسطة والثانوية في مدينة الناصرية، دخل كلية الهندسة عام 1952 ومنها انتقل إلى كلية الطيران وتخرج منها عام 1956، سافر إلى بريطانيا ودخل كلية الطيران وتخرج منها عام 1958 برتبة ملازم طيار، وتخصص في طائرات الهنتر، التحق للعمل في السرب السابع (طائرات ميك 17) في معسكر الرشيد، ثم انتقل إلى السرب السادس وعمل على طائرات الهنتر في الجبانية عام 1962، سافر إلى الاتحاد السوفيتي وتخصص في طائرات (الميك 21)، شارك في انقلاب 8 شباط 1963 وعين قائداً عاماً لقوات الحرس القومي. مجلة الحرس القومي (بغداد)، العدد (1) 15 تموز 1963.
- (25) زهير عبد الجبار محمد، " الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق 1945-1968"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، (بغداد، 2008)، ص153؛ بطاطو، المصدر السابق، ص302.
- (26) عبد الكريم، المصدر السابق، ج3، ص45.

(27) مناقض الحزب، نشرة داخلية للحزب الشيوعي العراقي، العدد الرابع، السنة (14) أواخر شباط 1968، ص 11، من اوراق الدكتور وائل علي

التحاس مجوزته

(28) مناقض الحزب، العدد نفسه، ص 14 .

(29) كانت بداية الاخوان المسلمين في العراق عام 1946، على شكل تنظيم باسم (جمعية الاخوان المسلمين) على يد الداعية محمد محمود الصواف، اذ تأثر بأفكار الشيخ (حسن البنا)، يدعو إلى انشاء جماعة تدعو للإسلام السياسي في العراق، تركز نشاط جماعة الاخوان المسلمين بادئ الأمر في مدينة الموصل، وذلك لطبيعة المدينة ذات الارث الاسلامي، اذ وجدت الحركة أفاقاً إسلامية مناسبة لنموها . وانطلق نشاط الجماعة إلى بغداد وبعض مدن الشمال والوسط، ينظر: ارکان خضر كيلان، مفهوم تداول السلطة في فكر الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 2010)، ص75 .

(30) تشكل الحرس القومي ضمن البيان رقم (3) لمجلس قيادة الثورة الذي جاء فيه: "بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة وحرصاً على سلامة وامن الجماهير والشعب وإيماناً بالمشاركة الشعبية لحماية الثورة والوطن والجمهورية قررنا تشكيل قوات الحرس القومي"، وقد تشكلت قيادته استناداً إلى البيان رقم (4) من العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت قائد قوات الحرس القومي، ابو طالب عبد المطلب الهاشمي برتبة رئيس مؤقت معاوناً لقائد قوات الحرس القومي، نجاد الصافي برتبة رئيس مؤقت عضواً في هيئة القيادة، صباح محمد باقر المدني واحمد محمد العزاوي وعطا محي الدين برتبة ملازم اول في هيئة القيادة . جريدة الوقائع العراقية، العدد (771) في 18 شباط 1963؛ للاطلاع على نص قانون الحرس القومي الرقم (35) ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد (809) 2 حزيران 1963؛ حميدي، المصدر السابق، ج6، ص205 .

(31) المنحرفون، منشورات عربية متسلسلة، عدد 1، ط2، منشورات الدليل الدولي، (العراق، 1964)، ص48 .

(32) إيمان عبد الحميد محمد الداغ، " الإخوان المسلمون في العراق 1959-1971"، اطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية الآداب (جامعة الموصل، 2011)، ص 320-321 .

(33) حزب الدعوة الإسلامية، تأسس الحزب بعد الاجتماع التأسيسي في بيت احد كبار المجتهدين الشيعة في مدينة النجف في 12 تشرين الأول 1957، وأعقبه (اجتماع كربلاء) الذي كان الانطلاقة الحقيقية لحزب الدعوة الإسلامي، اذ حضر الاجتماع السيد محسن الحكيم، السيد محمد باقر الصدر، محمد باقر الحكيم، السيد مرتضى العسكري، السيد مهدي الحكيم، السيد طالب الرفاعي، السيد محمد القاموسي والحاج عبد الصاحب دخيل، يعد الحزب بمثابة حركة اسلامية ذات طابع عسكري ينتهج الكفاح المسلح، اعتمد الحزب في اهدافه على اربعة مراحل (المرحلة التغيرية، المرحلة السياسية، المرحلة الثورية، المرحلة الحكمية)، اصدر الحزب نشرات سرية منها صوت الدعوة، الاضواء، تعرض الحزب فيما بعد للانشقاقات والتصدع في صفوفه، للمزيد ينظر: مهدي عبد الكريم خلف، "ابو

- رغيف"، محمد باقر الصدر حياته ودوره في السياسة العراقية (1353هـ/1934م-1400هـ/1980م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، (بغداد، 2005)، ص85 وما بعدها .
- (34) شمران العجلي، الخارطة السياسية للمعارضة العراقية، ط1، دار الحكمة (لندن، 2000)، ص 115 .
- (35) حركة القوميين العرب، تنظيم سياسي تشكلت خلاياه الأولى في العراق قبيل ثورة 14 تموز 1958، وضعت الحركة برنامجها عام 1959 اذ كانت متأثرة بالحركة الناصرية، اذ تزعم الحركة باسل الكبيسي، عملت الحركة بصورة سرية وعارضت نظام الحكم والسلطة بالعراق بعد احداث الموصل وكركوك، تبنت الحركة الفكر الاشتراكي بعد عام 1959 ثم تبنت فيما بعد الفكر الماركسي-اللينيني، اصدرت الحركة عدة صحف سرية منها الرأي، الثار، الوحدة، للمزيد من المعلومات ينظر: سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958-1966، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004، ص 77 وما بعدها .
- (36) مقابلة شخصية مع كعمان الحشبان، مواليد 1943، عضو المكتب السياسي للحركة الاشتراكية العربية، الموصل، 3 تموز 2012 .
- (37) جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، المكتبة الشرقية للطباعة والنشر والتوزيع، (بغداد، د.ت)، ص 46 .
- (38) للاطلاع على تفاصيل المنهاج المرهلي، ينظر : جريدة العروبة، (بغداد) العدد (12)، في 17 آذار 1963 ؛ خدوري، العراق الجمهوري، ص 253 .
- (39) خدوري، المصدر نفسه، ص 253 .
- (40) الحزب الديمقراطي الكردستاني، قدم الملا مصطفى البارزاني في 9 كانون الثاني 1960 وجماعته (ابراهيم احمد، نوري صديق شاويس، عمر مصطفى، علي عبد الله، صالح عبد الله يوسف، ملا عبد الله اسماعيل، حلمي علي شريف، اسماعيل عارف، شمس الدين المفتي، طلبا إلى وزارة الداخلية، اجيز الحزب باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي) في 9 شباط 1960 واصدر جريدة (خه بات/النضال)، اضطر الحزب إلى مغادرة بغداد سراً إلى شمال العراق وبدأ بالعمل السري في معارضة حكم عبد الكريم قاسم...، ينظر: نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 (14-15 ايار 1961- 8 شباط 1963)، ج5، ط2، (بغداد، 2005)، ص ص 453-454 .
- (41) علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية 1945-2000، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2008)، ص 259 .
- (42) جلال الطالباني، ولد في قرية كلكان التابعة لقضاء كويسنجق في 12 تشرين الثاني 1933، انضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1947، اختير عضواً في اللجنة المركزية للحزب عام 1951، التحق بكلية الحقوق في بغداد عام 1953 وتخرج منها عام 1959، وفي عام 1961 شارك في الحركة المسلحة ضد عبد الكريم قاسم، وبعد انقلاب 8 شباط 1963 ترأس الوفد الكردي للمفاوضات مع الحكومة العراقية، انشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1964 .



اسس الحزب الوطني الديمقراطي عام 1975، اصبح رئيسا للجمهورية عام 2008. مذكرات جلال الطالباني، نقلا عن الموسوعة الحرة الويكيبيديا، ص ص 7-10.

(43) مصطفى البارزاني، ولد عام 1903 في منطقة بارزان، حمل السلاح مع اخيه الشيخ احمد البارزاني ضد الحكومة ونفي الى الناصرية عام 1933 مع عائلته، ثم استقر به المقام في السليمانية لغاية 1943، اذ تطورت علاقته بحركة (براني/الاحوة)، التي انبثق عنها حزب (هيووا/الامل)، وفي عام 1943 استنطع مصطفى البارزاني العودة الى قريته حيث قاد حركته المسلحة التي فشلت واضطر بعدها ترك العراق الى ايران عام 1945، وبعد سقوط جمهورية (مهاباد) الكردية في ايران 1946، غادر الى الاتحاد السوفيتي، وعاد الى العراق بعد ثورة 14 تموز 1958، قاد حركته المسلحة ضد حكم الزعيم عبد الكريم قاسم عام 1961، وبعد انقلاب 8 شباط 1963، تفاوض مع الحكومة العراقية من اجل الحصول على الحكم الذاتي، توفي في الولايات المتحدة الامريكية عام 1979. للمزيد ينظر: الدار العربية للوثائق، (بيروت)، العراق، الملا مصطفى البارزاني، ع-1/1901.

(44) خدوري، العراق الاشتراكي، ص 144 .

(45) نص القرار رقم (9) لسنة 1963 قانون العفو العام عن القائمين بالحركة المسلحة الكردية، للاطلاع على القانون ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد (781) 28 آذار 1963.

(46) للاطلاع على مذكرة الملا مصطفى البارزاني بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1963، ج8، (14 تشرين الثاني 1964 - 13 نيسان 1966)، ط1، بيت الحكمة (بغداد، 2004)، ص ص 69-74.

(47) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1963، ج7، (18 تشرين الثاني 1963-14 تشرين الثاني 1964)، ط1، بيت الحكمة (بغداد، 2004)، ص 15 .

(48) الحزب العربي الاشتراكي، أسسته جماعة من المنشقين عن حزب الاستقلال، عام 1960، ومن ابرز أعضائه (عبد الرزاق شبيب الحامي، مالك دوهان الحسن، غربي الحاج احمد الحامي، فيصل الوائلي، احمد الجبوبي، وتوفيق المؤمن الحامي، واحمد هادي الجبوبي، عبد العال الصكبان)، اختار الحزب كلمة (الاشتراكي) للتمييز بين الحزب العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال، اعلن الحزب عن ميلاده في 14 تموز 1960 بنشرة سرية، حدد الحزب شعاره (وحدة، كفاح، اشتراكية) ثم ابدله بشعار (حرية، اشتراكية، وحدة)، أكد الحزب بان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي واصدر نشرات سرية منها العربي الاشتراكي والكفاح ولواء العروبة، ينظر: نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج4، ط1، (بغداد، 2000)، ص ص 126-127.

(49) جريدة الأتوار، (بيروت)، العدد (1133) في 13 نيسان 1963.

(50) للاطلاع على نص البيان رقم (1) ينظر: الوقائع العراقية، العدد (892) في 15 كانون الأول 1963.

(51) فيصل حسون، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، ط2، دار الحكمة، (لندن، 2004)، ص50 وما بعدها؛ حميدي، المصدر السابق، ج8، ص303؛  
خيون، المصدر السابق، ص207؛

FO. 371 86743, From: Death of Presedent Arif in Iraq: London, 27 April, 1966, pp, 421-422.

(52) طاهر يحيى، ولد عام 1914 في بغداد، عضو اللجنة العليا للضباط الاحرار منذ عام 1956 عين رئيس الاركان العامة بعد انقلاب 8 شباط 1968، تولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات من 20 تشرين الثاني 1963 حتى 17 تموز 1968، ينظر: وزارة المالية، ملفات دائرة التقاعد العامة، رقم الاضبارة الشخصية (1101923)؛ للمزيد ينظر: سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت، 2008).

(53) للاطلاع على نص المرسوم الجمهوري، ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد ( 888 ) في 4 كانون الأول 1963؛ حميدي، المصدر السابق، ج7، ص15.

(54) صبحي عبد الحميد، ولد في بغداد عام 1924 تخرج من كلية الاركان عام 1955، التحق بكلية الاركان البريطانية في كامبرلي عام 1957، عين استاذا في كلية الاركان العراقية، انتمى إلى تنظيم الضباط الاحرار عام 1952، اعتقل في عام 1959 بعد حركة الشواف في الموصل، شكل مع رفاق له قيادة جديدة لتنظيم الضباط الاحرار في ايلول عام 1960، اشترك في انقلاب 8 شباط 1963 وحركة 18 تشرين الثاني 1963، عين وزيرا للخارجية، ثم عين وزير للداخلية عام 1964، شكل الحركة الاشتراكية العربية واصبح امينا عاما لها، لجأ إلى مصر بعد انقلاب 17 تموز 1968، عاد إلى العراق عام 1975، دخل العمل السياسي بعد احتلال العراق عام 2003 وشكل حركة التيار القومي العربي، ينظر: صبحي عبد الحميد، مذكرات صبحي عبد الحميد - العراق في سنوات الستينات - 1960 - 1968، ط1، دار بابل للدراسات والأعلام، (بغداد، 2010)، ص ص 7-8.

(55) عبد الحميد، المصدر نفسه، ص ص 101-102.

(56) تألفت اللجنة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الذين كانوا يعيشون في البلدان الشيوعية، وكانت تضم في عام 1965: عزيز محمد، عبد الكريم احمد الداود، باقر الموسوي، عزيز الحاج، علي حيدر، زكي خيري، ثابت العاني، مهدي عبد الكريم. ينظر: بطاطو، الشيوعيون والبعثيون 000 الكتاب الثالث، ص349.

(57) عزيز سباهي، من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج3، ط3، منشورات الثقافة العامة الجديدة (بغداد، 2005)، ص 24.

(58) عزيز الحاج، " صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق حقائق عن الانشطار الشيوعي في أيلول 1967 " مجلة آفاق عربية (بغداد) العدد (8) نيسان 1980، ص ص 10-11 .

(59) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 352 .

- (60) للاطلاع على القانون رقم (80) ينظر، حميدي، المصدر السابق، ج8، ص138 .
- (61) سباهي، المصدر السابق، ج3، ص 30 .
- (62) المصدر نفسه، ص 29 .
- (63) سمير عبد الكريم، أعضاء على الحركة الشيوعية في العراق، ج4، (18 تشرين الثاني 1963 – 17 – 30 تموز 1968) (بيروت، د.ت)، ص 20 .
- (64) محمود الدرّة، القضية الكردية، ط2، منشورات دار الطليعة (بيروت، د.ت)، ص 308 ؛ حميدي، المصدر السابق، ج7، ص235 .
- (65) عبد الفتاح علي البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية، ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، مؤسسة ميكانتي للطباعة (اربيل، 2001) ص 223 .
- (66) فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، 1989)، ص ص 50 – 51؛ علي سنجاري، الحركة التحررية الكردية، مواقف آراء، ط1، مطبعة خه بات، (دهوك، 1997)، ص268 .
- (67) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914-2004، ط1، عربية للطباعة والنشر، (القاهرة، 2005)، ص ص 346-347؛
- Saad Jawad, Iraq, Kurdish Question 1958-1970, First Published, I thaca Press, (London 1981), p 200.
- (68) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج9، (17 نيسان 1969 – 10 ايار 1967) ط1، بيت الحكمة (بغداد، 2004) ص54 وما بعدها ؛ طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق: التيار القومي والطائفية السياسية، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة، (العراق، 2010)، ص270 .
- (69) مقابلة شخصية مع كنعان الحشّاب، (الموصل) بتاريخ 3 تموز 2012 .
- (70) الاتحاد الاشتراكي العربي: تأسس في 14 تموز 1964 على اثر انعقاد مؤتمره التأسيسي الاول في بغداد، لمناقشة ميثاقه والنظام الاساسي، الرئيس الاعلى للاتحاد الاشتراكي رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف والامين العام للاتحاد عبد الكريم فرحان، كان هدف الاتحاد الرسمي المعلن هو التعجيل بالوحدة العربية بعد ضم الفئات والاحزاب السياسية القومية في العراق كحركة القوميين العرب والحزب العربي الاشتراكي وحركة الوجدويون الاشتراكيون الديمقراطيون، انتهى الاتحاد رسميا بعد انقلاب 17 تموز 1968، ينظر: ذنون يونس الطائي، "الاتحاد الاشتراكي في الموصل 1964-1968"، دراسة تاريخية، مجلة اوراق موصلية، مركز دراسات الموصل، العدد 6، 2004، ص ص 34-37 .
- (71) الطائي، المصدر نفسه، ص 51 .

- (72) للاطلاع على قرارات التأميم، ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد (975) 14 تموز 1964؛ جريدة الجمهورية، (بغداد)، العدد (197) 14 تموز 1964 .
- (73) خدوري، العراق الجمهوري، ص 310 .
- (74) غربي الحاج احمد، صحافي واديب ومحامي، ولد في الموصل عام 1924، انهى دراسته بمراحلها الثلاث فيها، التحق بكلية الحقوق في بغداد وتخرج منها 1946، التحق بحزب الاستقلال عام 1946 وانتخب عضواً في اللجنة العليا للحزب، عين معتمداً للحزب في الموصل عام 1950 ومنح امتيازاً جديداً لجريدة الحزب (النضال) وكان رئيس تحريرها ومديرها المسؤول. بعد قيام ثورة 14 تموز عام 1958 عين مديراً عاماً للاذاعة والتوجيه، وبعد انقلاب 8 شباط 1963 عين مديراً عاماً لوزارة التخطيط، ثم وزيراً للوحدة، ثم وزيراً بلا وزارة ووكيلاً لوزارة التخطيط فرتيساً بالوكالة للمؤسسة العامة للصحافة، أُحيل على التقاعد عام 1969، عاد للموصل فزاوّل الحماة فيها . . . توفي في 13 آب 2000م، ينظر: وائل علي احمد النحاس، "غربي الحاج احمد الحامي 1924-2000"، جريدة الحداثة (الموصل)، العدد 1052، (21 آب 2000)؛ للمزيد من المعلومات ينظر: عمر ضياء الدين ذنون ال عمران، غربي الحاج احمد 1923-2000، دراسة تاريخية في نشاطه السياسي والثقافي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2003) .
- (75) عليوي، الأحزاب السياسية في العراق، ص 192 .
- (76) مهيفان محمد حسين البامرني، "موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكردية 1945-1968"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2006)، ص 167 .
- (77) سباهي، المصدر السابق، ج3، ص 35؛ عبد الكريم، المصدر السابق، ج4، ص 21 .
- (78) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 352 .
- (79) طالب الحسن، اغتيال الحقيقة عبد السلام عارف وإشكالية الكتابة في تاريخه السياسي، ط2، دار أور للطباعة والنشر، (لبنان، 2010)، ص 54
- (80) ينظر منشور: "استنكار علماء الدين في النجف تطبيق الاشتراكية في العراق"، أوراق خاصة لدى الدكتور محول محمد محمود العكيدي .
- (81) عبد الرحمن البزاز، ولد في بغداد في 20 شباط 1913، تخرج من ثانوية بغداد، دخل كلية الحقوق ومارس العمل الحقوقي بوصفه مدرسا في الكلية، زاول الحماة والقضاء، وكان عضواً في محكمة التمييز في العراق، اختير نائباً لرئيس الوزراء في حكومة عارف عبد الرزاق 1965، ثم أصبح رئيساً للوزراء (21 ايلول 1965 - 18 نيسان 1966)، تسلم منصب رئاسة الجمهورية وكالة لمدة قصيرة بعد مصرع عبد السلام عارف 1966 ثم رئيساً للوزراء في 18 نيسان 1966، توفي عام 1970 . للمزيد ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى 17 تموز 1968، مكتبة البيضة العربية، (بغداد، 2002)، ص ص 21-31 .

- (82) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية تاريخ مشرف وتيار في الأمة، الكتاب الأول 1957/10/12، 1968/7/17، مطبعة الشريعة، قم (إيران، 2007)، ص ص 350-351.
- (83) الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية، ص 146 .
- (84) عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية، ط1، شركة المعرفة (بغداد، 1989) ص ص 243-244 .
- (85) امجد الزهاوي، ولد في بغداد 1883، تلقى تعاليمه على يد والده ثم درس في بغداد وانهى فيها الدراسة الاعدادية، سافر إلى استانبول ودرس في كلية القضاء الشرعي، تخرج منها عام 1908، عاد إلى العراق وعين في وظائف حكومية عدة، إذ عين عام 1921 مستشارا للحقوق في وزارة الاوقاف، ثم استاذا للشرية الاسلامية في كلية الحقوق، ثم رئيسا لمجلس التمييز الشرعي عام 1933، واستمر في مهنته حتى عام 1947، اذ احيل على التقاعد، سافر إلى السعودية عام 1959، عاد إلى العراق عام 1960 ولازم بيته إلى ان وافاه الاجل عام 1967، ولزيد من المعلومات ينظر: مجول محمد محمود جاسم العكيدي، الشيخ امجد الزهاوي 1883-1967، دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (جامعة الموصل، 2004)
- (86) الحسن، المصدر السابق، ص 60.
- (87) الدباغ، المصدر السابق، ص 329
- (88) المصدر نفسه، ص 331
- (89) حميدي، المصدر السابق، ج 6، ص 177.
- (90) مركز الدراسات وحفظ الوثائق / دهوك، دائرة الملحق الصحفي، لندن، الموضوع تحليل مقال بعنوان "السوفييت يهاجمون نظام حكم قاسم والمطالبة بالحكم الذاتي للأكراد" المرقم 1 20 400 بتاريخ 3 تشرين الأول 1962، الملفة بلا، رقم الوثيقة 21، ص 198.
- (91) م.أ.ع.د، كتاب وزارة الداخلية، الموضوع نشرة سرية باسم صوت كردستان، المرقم ق.س 3384 بتاريخ 3 أيلول 1962، رقم الملفة بلا، و 15، ص 24.
- (92) م.أ.ع.د، الحزب الديمقراطي الكردستاني، منشور داخلي، الموضوع/ بيان من البارتي الى القوات المسلحة العراقية كافة بتاريخ 7 نيسان 1962، الملفة بلا، و 3، ص 74.
- (93) للاطلاع على نص مشروع الحركة الكردية ينظر: حميدي، تاريخ الوزارات العراقية، ج 6، ص ص 195-198.
- (94) مركز دراسات الموصل، الجمهورية العراقية، وزارة شؤون الشمال، الموضوع/ تخصيص مبالغ لاعمار الشمال، عدد 1269، بتاريخ 17 3 1968، رقم الاضبارة (4 119)، وثيقة (29)، ص 77.

- (95) مهيفان عارف عبد الرحمن، موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضية الكردية 1946-1968، دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الاداب، (جامعة الموصل، 2007)، ص 228.
- (96) الدباغ، المصدر السابق، ص 338.
- (97) شبر، المصدر السابق، 231
- (98) لعب الحزب الشيوعي في الوسط الكردي دورا تحريزيا لاستثارته، إذ رفع الحزب الشيوعي شعار(استقلال كردستان)، في عام 1935، وفي عام 1945 نادي الحزب بحق الشعب الكردي بتقرير مصيره بما في ذلك حقه في الانفصال، كما تحالف الحزب الشيوعي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام 1958، على أساس الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي بما فيها تقرير حق المصير، للاطلاع ينظر: زهير عبد الجبار محمد، " الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق 1945-1968"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي (بغداد، 2008)، ص 179.
- (99) المصدر نفسه، ص 181.
- (100) سلطان، المصدر السابق، ص 131.
- (101) عثمان علي، الكورد في الوثائق البريطانية، ط1، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، (اريل، 2008) ص 531 .
- (102) نكيثا خروتشوف، ولد عام 1894، انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1918، عمل كعامل مناجم، خريج جامعة دوينتسك التقنية 1922، تفرغ للعمل السياسي للحزب الشيوعي الاوكراني عام 1929، تدرج بالمناصب الحزبية واصبح سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، حكم الاتحاد السوفيتي من 1955-1964، تميز حكمه بارساء الدعائم الاولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي، اذ انتهج سياسة الانفتاح وتفهم وتأيد ازاء العالم الثالث وبخاصة الدول العربية، شهدت فترة حكمه انشاء حلف وارسو 1955، وازمة الصواريخ الكوبية عام 1962، توفي عام 1971.
- <http://ar.wikipedia.wiki>شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
- (103) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 350؛ للاطلاع على بيان الملا مصطفى البارزاني لإيقاف إطلاق النار، ينظر: حميدي، المصدر السابق، ج 7، ص 67.
- (104) البراك، المصدر السابق، ص 180.
- (105) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 352.
- (106) عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، في آب 1964، اول اجتماع لها خارج العراق في (براغ) عاصمة جيكوسلوفاكيا، لتحديد موقف الحزب الشيوعي وسياسته ومعالجة وضعه في تلك المرحلة، تمخض عن هذا الاجتماع انتخاب (عزيز محمد) سكرتيرا للجنة المركزية، وتضمن تقرير الاجتماع على الصعيد

- الدولي تفهم الدول الامبريالية لمبدأ التعايش السلمي كمبدأ في العلاقات الدولية، اما عربياً فقد امتدح تجربة الحزب الواحد في بعض الدول العربية وان اطارها قابل لان يتسع للشيوعيين، وناقش التقرير فترة حكم عبد الكريم قاسم مرورا بانقلاب 8 شباط فحركة 18 تشرين الثاني 1963، وتأييده لها، كما بحث القضية الكردية، ينظر: عبد الكريم، المصدر السابق، ج4، ص ص 27-33.
- (107) طاهر، المصدر السابق، ص 233 .
- (109) جريدة طريق الشعب (السرية) الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، السنة (22) العدد (3) نيسان 1965 . من اوراق الدكتور وائل علي احمد النحاس، مجوزته .
- (110) العدد نفسه .
- (110) محمد، المصدر السابق، ص 180 .
- (111) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج 9، (17 نيسان 1966- 1 مايس 1967)، ط1، بيت الحكمة (بغداد، 2004) ص75 .
- (112) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 238 .
- (113) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 387 .
- (114) المصدر نفسه، ص 244 .
- (115) من نحن، من منشورات الحركة الاشتراكية العربية، (د. م - د. ت) ص 11 .
- (116) مقابلة شخصية مع غانم عبد الجواري، عضو المكتب السياسي للحركة الاشتراكية العربية، الموصل، بتاريخ 4 تموز 2012 .
- (117) منشور (سري) للمكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي، بغداد في 28 حزيران 1968 . من اوراق الدكتور وائل علي النحاس، مجوزته .
- (118) خضر الاعظمي، ثورة 14 رمضان المباركة: التي أعادت للشعب حريته وكرامته وللعراق وجهه العربي الواضح وللقومية العربية عزتها، مطبعة البيان، (بغداد، 1963)، ص 12 .
- (119) نص البيان رقم (3) الصادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة يعلن " استنفار الجيش العراقي وتضامنه مع الثورة "، للمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية، (بغداد)، العدد (781) 17 آذار 1963 .
- (120) الدار العربية للوثائق، بيروت، ملف العالم العربي، سوريا- العلاقات مع العراق، س- 4 1301 .

- (121) صلاح الدين البيطار، ولد في حي الميدان في دمشق عام 1912، حصل على شهادة الليسانس في العلوم من جامعة باريس، في عام 1954 فاز بالنيابة عن دمشق، وتقلد مناصب وزارية عديدة، وبعد انقلاب 8 آذار 1963 استلم مهام رئيس مجلس الوزراء إلى جانب وزارة الخارجية لمرات عديدة حتى عام 1966. سعد احمد جمعة وحسن ظاها، الحكومات السورية في القرن العشرين من عام 1918 إلى عام 2000، (دمشق، 2001)، ص71.
- (122) دار الكتب والوثائق، مجلس السيادة، ملف رقم 411 282، كتاب السفارة العراقية في عمان، المرقم 887 423 بتاريخ 22 آذار 1963، و125، ص589؛ فيصل إبراهيم محمد علي الحاج عباس، التطورات السياسية الداخلية في سوريا (1961-1971) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2012)، ص87.
- (123) جريدة الفجر الجديد (بغداد) العدد (547) في 12 آذار 1963.
- (124) شبلي العيسمي، في الوحدة والحرية والاشتراكية، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1987)، ص230
- (125) د.ك.و، مجلس السيادة، الملف رقم 411 343، كتاب السفارة العراقية في القاهرة المرقم 687 654 بتاريخ 24 آذار 1963، و29، ص112.
- (126) جريدة العرب، (بغداد)، العدد 12 في 15 آذار 1963؛ جريدة الأنوار (بيروت) العدد (1118) في 17 نيسان 1963.
- (127) د.ع.و، ملف العالم العربي، سوريا- العلاقات مع العراق، س- 4 1301.
- (128) صدام يوسف عبد الجعفي، " سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف 17 نيسان 1966-17 تموز " 1968، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2012)، ص16.
- (129) جريدة التضامن، (بغداد)، العدد (1712) في 18 آذار 1963.
- (130) رياض طه، محاضر محادثات الوحدة الثلاثية ومحاولات تحليلها، دار الكفاح، (بيروت، د.ت)، ص41.
- (131) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، الملف رقم 411 214، تقرير السفارة العراقية في بيروت، رقم 1076 432 بتاريخ 26 نيسان 1963، و9، ص31.
- (132) مثل وفد العراق في المباحثات (احمد حسن البكر، علي صالح السعدي، صالح مهدي عماش، طالب شبيب، عبد الستار عبد اللطيف، محمود شيت خطاب، عبد الرحمن البزاز). فيما مثل الوفد المصري (جمال عبد الناصر، عبد اللطيف البغدادى، عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، علي صبري، كمال الدين رفعت، عبد المجيد فريد، أمين هويدي). اما الوفد السوري فقد ضم (لؤي الاتاسي، صلاح الدين البيطار، نهاد القاسم، محمد الصوفي، عبد الكريم زهور، هاني الهندي، سامي صوفان، عبد الحلیم سويدان، شبلي العيسمي، سامي الجندي، راشد قطيني، درويش الزوني، غسان حداد، كمال هلال، محمد عمران، فواز محارب). ينظر: عبد الحميد، مذكرات صبحي عبد الحميد، ص54.



- (133) د. ع. و، ملف العالم العربي، العراق- العلاقات مع مصر، ع-3 223 .
- (134) مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، العدد 197 في 1963 .
- (135) د. ع. و، ملف العالم العربي، سوريا- العلاقات مع العراق، س-4 1301؛ للمزيد من تفاصيل عن ميثاق الوحدة ينظر: يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989، دراسة وثائقية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1990)، ص ص 405-417 .
- (136) يتكون هيكل الدولة الاتحادية من: 1- مجلس رئاسة 2- وزارة مركزية للدولة الاتحادية 3- برلمان اتحادي بمجلسين، ويكون التمثيل الثاني بنسبة عدد سكان كل دولة من دول الاتحاد 4- محكمة دستورية عليا 5- مجلس نواب ومجلس وزراء في كل دولة أو إقليم من أقاليم دولة الاتحاد . جريدة الأنوار، العدد (1130) في 10 نيسان 1963 .
- (137) قحطان احمد سليمان الحمداني، الوحدة العربية وتطور الفكر الوحدوي، مجلة أفاق عربية، العدد (2) دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1994)، ص 19 .
- (138) عبد الحميد، مذكرات صبحي عبد الحميد، ص 56 .
- (139) احمد طرابين، المشاريع الوحدوية في الوطن العربي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد (125)، تموز 1989، ص 72 .
- (140) زبير سلطان، القضية الكردية بين الضحاك والملاذ، ط1، مطبعة خه بات (دهوك، 1997)، ص 100 .
- (141) عبد الحميد، المصدر السابق، ص 60 .
- (142) آني ولورانت شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة : ذوقان قرقوط، مكتبة مدبولي، (د. م، 1991)، ص 359 .
- (143) سلطان، المصدر السابق، ص 101؛ هويدي، المصدر السابق، ص 131 ؛ الدرة، المصدر السابق، ص 317 .
- (144) جريدة اتحاد الشعب، العدد (1)، تموز 1964 .
- (145) تقلا عن بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص 351 .
- (146) المصدر نفسه، ص 351 .
- (147) مجول محمد محمود جاسم العكيدي، " الشيخ امجد الزهاوي 1883-1967 (دراسة تاريخية) "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2004)، ص 176 .
- (148) منذر عنباوي (وآخرون)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، م1، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1966)، ص 119 .
- (149) المصدر نفسه، ص 121 .

- (150) منذر عنبأوي، الوثائق الفلسطينية لعام 1965، م2، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت، 1967)، ص 128.
- (151) منظمة فتح، هو اختصار (حركة التحرير الوطني الفلسطيني) معكوسا، وهي منظمة سرية فدائية تشكلت عام 1959 من مجموعة من الشباب الدارسين في الكويت ومنطقة الخليج العربي وكان معظمهم من جماعة الإخوان المسلمين، خليل الوزير (ابو جهاد)، صلاح خلف (ابو أياد)، كمال عدوان، علي الحسن، هاني الحسن، محمود يوسف النجار (ابو يوسف)، رفيق النشئة، ياسر عرفات (ابو عمار)، وكان عدد من هؤلاء شارك في العمليات الفدائية في قطاع غزة، وأصدروا نشرة دورية تدعى (فلسطين)
- للتعبير عن أيديولوجيتهم وآراءهم السياسية فيما يتعلق بفلسطين التي تلخص بضرورة استردادها عن طريق العمل العسكري، وبعد حرب 1967 ازداد الإقبال عليها فلسطينيا وعربيا وأعلنت فتح اعتماد ياسر عرفات ناطقا رسميا لها ثم اختير في 1969 رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية، انظر : عبد الله زيدان خلف الرسلان، " سوريا والقضية الفلسطينية، 1961-1970 "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2011)، ص98.
- (152) بشار حسن يوسف، " الحركات الإسلامية المعاصرة في الشرق العربي 1945-1991 دراسة تاريخية "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية (جامعة الموصل، 2005)، ص 141 : العجلي، المصدر السابق، ص 144.
- (153) شبر، المصدر السابق، ص 362 .
- (154) المصدر نفسه، ص 363.
- (155) امير عباس هويدا، ولد عام 1918 في إيران، أكمل دراسته الثانوية في بيروت والبيكالوريوس في جامعة لير في البرازيل، حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ثم الدكتوراه في التاريخ من فرنسا، عمل ضابطا في سلاح المدفعية بالجيش الإيراني، شغل مناصب عدة في وزارة الخارجية الإيرانية، وفي عام 1959 عين مدير شركة النفط الإيرانية، وفي عام 1964 عين وزيرا للمالية، ثم أصبح رئيسا للوزراء بعد مقتل رئيس الوزراء منصور علي في عام 1965 واستمر في منصبه حتى عام 1977 ثم شغل منصب وزير البلاط بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979 اعدم في 7 نيسان 1979. ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة، 1985)، ص ص 123-125.
- (156) علي المؤمن، سنوات الجمر مسيرة الحركة الإسلامية في العراق 1957-1986، ط3، المركز الإسلامي المعاصر، (بيروت، 2004)، ص 82 .
- (157) ولد عام 1932، في بغداد، ودرس الفقه الاسلامي على يد مشايخ بغداد امثال (مجد الزهاوي وقاسم القيسي واخرون) وفي اوائل الخمسينات حاز على اجازة لممارسة النشاط الدعوي الاسلامي وليكون خطيبا واماما في جوامع العراق، انضم الى حزب التحرير في اوائل الخمسينيات عندما اتصل بمؤسسة تقي الدين النبهاني، ونشط في الحزب واصبح رئيسا له في العراق حتى عام 1956، اذ ابتعد عن الحزب، استشهد في عام 1969. محمد الاوسي، عبد العزيز البدري-العالم-المجاهد-الشهيد، ط1، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، (الاردن، 2001)، ص 61 وما بعدها .

- (158) حزب التحرير: قدم عبد الجبار عبد الوهاب الحاج بكر الى وزارة الداخلية في 2 شباط 1960 طلبا لتأسيس الحزب وكانت هيأته المؤسسة تتكون من محمد عبد الجبار البياتي، عبد الجبار حسن الشبخلي، غصوب يونس الجبوري، صالح عبد الوهاب الحاج بكر، عبد الهادي علي النعيمي، محمد سليم الكواز، سيد علي فتحي، حسن سلمان التميمي وحمد حامد ابراهيم. رفضت وزارة الداخلية اجازة الحزب في 5 اذار 1960 لذا لجأ للعمل السري بعد رفض اجازته، للمزيد ينظر: محمد حسن راضي، حزب التحرير وثقافته في اقامة دولة الخلافة الاسلامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية اصول الدين، بغداد، (الجامعة الاسلامية)، ص63 وما بعدها .
- (159) نقلا عن محمد الالوسي، الشيخ عبد العزيز البدري، العالم، المجاهد، الشهيد، ط1، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع (الأردن، 2001)، ص 146 .
- (160) منظمة فدائية فلسطينية تشكلت في 21 شباط 1969 بقيادة نايف حواتمة على اثر انشقاق في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سببه خلاف عقائدي بين اليمين واليسار حتى بعد ان تبنى مؤتمر الجبهة الشعبية "الاشتراكية العلمية" في آب 1968، وقد تعاونت الجبهة الديمقراطية منذ البداية مع "فتح" ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها المختلفة وهي ممثلة في المجلس الوطني وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث يمثلها أديب عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، الدار العربية للدراسات والنشر (بيروت، د.ت)، ص39.
- (161) منظمة فدائية فلسطينية، انبثقت عن حركة القوميين العرب وأمينها العام الدكتور جورج حبش، أعلن عن تشكيلها في تشرين الثاني 1967، على اثر الاتفاق بين منظمة "أبطال العودة" وشباب الثار وجبهة تحرير فلسطين. المصدر نفسه، ص40.
- (162) مقابلة شخصية مع غانم الجوارري بتاريخ 4 تموز 2012
- (163) منشور المكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي، 28 حزيران 1968، من اوراق الدكتور وائل النحاس مجوزته.
- (164) بديع نايف داود السعدي، " الحزب الشيوعي العراقي 1963-1968"، (دراسة تاريخية) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، (2010)، ص 145.
- (165) بديع نايف داود السعدي، " الحزب الشيوعي العراقي 1963-1968"، (دراسة تاريخية) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، (2010)، ص 145.
- (166) عبد الكريم، أعضاء على الحركة الشيوعية، ج4، ص 166
- (167) المصدر نفسه، ص 167.
- (168) المصدر نفسه، ص386.
- (170) السعدي، المصدر السابق، ص 146 .

- (171) للمزيد من المعلومات ينظر: محمود رياض، مذكرات محمود رياض 1948-1978 "البحث عن السلام في الشرق الأوسط"، ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت، 1987).
- (172) محمد فوزي، مذكرات الفريق أول وزير الحربية الأسبق محمد فوزي "حرب الثلاث سنوات 1967-1970"، ط2، دار الوحدة للطباعة والنشر، (لبنان، 1983)؛ سلسلة كتب المستقبل العربي (3)، مصر والعروبة وثورة يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (لبنان، 1982)، ص344.
- (173) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج 10، (10 مايس 1967-17 تموز 1968) ط1، بيت الحكمة (بغداد، 2004) ص34؛
- Mohammad K. Shadid, The limited states and the Palestanians croom helm (London, 1981), p. 82.
- (174) للاطلاع على نص القرار ينظر، جمال الدين حسين، العرب والنفط والأسر الحاكمة في قبضة أمريكا: وهم السلام مع إسرائيل، ط1، مطابع ستاربرسل للطباعة والنشر، (مصر، 1999)، ص 119.
- (175) منشورات الثورة، الأحداث الأخيرة في مصر ومهمات الثورة العربية في المرحلة الراهنة، مطبعة دار الساعة، (بغداد، 1971)، ص36.
- (175) المؤمن، المصدر السابق، ص 81.
- (176) للاطلاع على البيانات ينظر. شبر، المصدر السابق، ص ص 354-359.
- (177) يوسف، الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي، ص 141.
- (178) العكيدي، الشيخ امجد الزهاوي، ص 151.
- (179) سورة (الأفغان)، الآية (60).
- (180) الداغ، المصدر السابق، ص 380.
- (181) يوسف، الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي، ص 140.
- (182) وثائق محافظة نينوى، مصرفية لواء الموصل 34 1. منشور (التعليق السياسي) صادر عن حزب التحرير في 15 ربيع الثاني 1388هـ 11 تموز 1968. مجوزة د. وائل النحاس.
- (183) الخرسان، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص151.
- (184) نقلا عن عبد الكريم، المصدر السابق، ج4، ص 167.
- (185) حميدي، المصدر السابق، ج10، ص35.

(186) المصدر نفسه، ص ص 44-45.

(187) المؤمن، المصدر السابق، ص 83.

(188) الالوسي، المصدر السابق، ص 149 .

(189) شبر، حزب الدعوة الإسلامية...، ص 398 .

(190) الالوسي، المصدر السابق، ص 90.

(191) شبر، المصدر السابق، ص 398 .

(192) الالوسي، المصدر السابق، ص 90.

